آفاق اقتصادية

Āfāqiqtiṣādiyyat

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

معوقات وصعوبات النشر العلمي في المجلات العلمية المُحكمة بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية

"من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة"

د. موسى محمد كريبات

mmkribat@elmergib.edu.ly

كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

المؤلفون Authors

إقتبس هذه المقالة (APA):

Cite This Article:

كريبات، موسى محمد. (2021). معوقات وصعوبات النشر العلمي في المجلات العلمية المُحكمة بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة. مجلة آفاق اقتصادية. 7[14] 213-250.

معوقات وصعوبات النشر العلمي في المجلات العلمية المُحكمة بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية

"من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة"

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات وصعوبات النشر العلمي في المجلات العلمية المحكمة الصادرة عن كليات الاقتصاد في الجامعات الليبية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي، ولتجميع البيانات اللازمة للبحث تم استخدام أداة الاستبيان، حيث وزع على عينة قوامها (60) عضو هيئة تدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعتي المرقب والأسمرية. ومن خلال التحليل الإحصائي للبيانات أظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة يعتبرون أن أهم المعوقات والصعوبات التي تعترضهم عند نشر بحوثهم العلمية تتمثل في: طول الفترة الزمنية لتقييم البحوث العلمية والتأخير في نشرها، ووجود دور كبير للعلاقات الشخصية في قبول ا لبحوث العلمية ونشرها، والتضارب الكبير الذي قد يحدث أحياناً بين ملاحظات المقيمين للبحث الواحد، وكذلك رفض المقيميين لبعض البحوث العلمية بالرغم من إمكانية تعديلها لتكون قابلة للنشر. كما أظهرت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يعتبرون أن الأحداث الراهنة في البلد أثرت سلباً على مزاج الباحثين في إجراء البحوث، أو استكمالها، أو تقديمها للنشر والتي تمثل أكبر معوق يواجههم على الأطلاق فيما يتعلق بكل الإجراءات المرتبطة بالبحث العلمي من إجراء، واستكمال، والتقديم للنشر. كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات لعل أهمها: على إدارة الجامعات استحداث جسم لمتابعة عمل المجلات العلمية والعمل على إنشاء دليل أخلاقي للتحكيم والنشر العلمي، والعمل على الرفع من جودتها، وعلى إدارة الجامعات تخصيص موارد مالية للمجلات العلمية حتى يستطيع القائمين عليها تذليل المعوقات والصعوبات التي تعترضهم والعمل بأكثر شفافية، كذلك على إدارة الجامعات توفير البنية التحتية اللازمة لإجراء البحوث العلمية من حواسيب وإنترنت وقرطاسية، والعمل على إنشاء مكتب إحصائي بالجامعة لمساعدة الباحثين في إجراء بحوثهم العلمية.

الكلمات الدالة: معوقات النشر العلمي؛ المجلات العلمية المحكمة؛ كليات الاقتصاد؛ الجامعات الليبية.

Obstacles and Difficulties of Scientific Publication in Scientific Journals on Economics Faculties in Libyan Universities

From Teaching Staff Perspective in Accounting Departments

Abstract

This study aimed to identify obstacles and difficulties of scientific publication in scientific journals on economics faculties in Libyan universities. For implementing the study goals, the study used the descriptive analytical approach through a questionnaire survey conducted and distributed on a random sample of (60) teaching staff who are working in accounting departments in economics faculties in Elmergib University and Asmarya University . The findings of this study suggest that the most significant obstacles and difficulties that facing teaching staff in accounting departments are: long period of evaluating scientific researches and delaying its publication, the private relationships have had a role in accepting and publishing scientific researches, and there is a vast conflict in evaluators` notes in the same research. According to the results of study the author conducted some useful recommendations to overcome the obstacles and difficulties of scientific publication in scientific journals.

Key Words: obstacles and difficulties of scientific publication, scientific journals, economics faculties, Libyan universities.

المقدمة:

إن من أهم الأنشطة التي يمارسها الأكاديميين في الجامعات هي النشر العلمي، حتى أصبح هذا النشاط يتوقف عليه مدى استمرار الأكاديميين في عملهم من عدمه، لتظهر عبارة في جامعات الدول المتقدمة مفادها "النشر أو الهلاك" (مصطفى، 2016)، حيث تمثل هذه المقولة مدى الضغط الذي يتعرض له الأكاديميين في الجامعات والمؤسسات البحثية لنشر البحوث العلمية بشكل مستمر حتى يستطيعوا الحفاظ على وظائفهم الأكاديمية أو الترقي في درجاتهم العلمية (عباس، 2019).

وأصبحت سمعة البحث العلمي في أي مؤسسة تعليمية تعتمد عل مقدار البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المحلية والدولية، وعدد الإشارات التي يشار فيها الى هذه المنشورات، والاقتباس منها أو الاستشهاد بها سواء كان ذلك بشكل صريح او ضمني، وهذا ما يشير اليه التقدم العلمي، والذي يبدأ من حيث انتهى الآخرون، حيث إن تطوير الجامعة لبرامجها يساعدها ضمنيا في تحسين ترتيبها وفق المعايير العالمية، وبالتالي تدعيم وجودها التنافسي المحلي والعالمي من خلال تقديم برامجها العلمية البحثية وحصولها على اعتماد دولي أكبر وأوسع، والنهوض بوظائف الجامعة الثلاث وأهمها الوظيفية البحثية (السامل، 2012).

إن الباحثين وبمجرد الانتهاء من إجراء بحثهم العلمي، يصطدموا بمشكلات نشر هذه البحوث في المجلات العلمية المحكمة، والتي تتمثل في ندرة المجلات العلمية، عدم توفر النزاهة والموضوعية في عملية التقييم، وانخفاض مستوى كفاية المحكمين، هذا ناهيك عن تأخر بعض المجلات العلمية في إخطار الباحثين بوصول البحث أو تقييميه ومن ثم قبوله للنشر من عدمه (الشرع والزعبي، 2011).

مشكلة الدراسة:

من المؤشرات على التقدم والتطور النشر العلمي (الكتب، الرسائل العلمية، الدوريات العلمية المتخصصة، تقارير المتابعة، بحوث أخرى، كتب التراث، الوثائق الجارية للجامعات)، الذي يعد مرآة عاكسة للبلد حيث تنشر الدول المتقدمة ملايين النسخ من الكتب سنويا وأكثر من مثيلاتها الكترونية وبلغت نسبة المقروئية عدد لا بأس به، إلا أن العالم العربي عكس ذلك سواء في النشر العلمي أو المقروئية أو جودة التعليم، حتى وإن كان النشر العلمي موجودا في العالم العربي فإنه يعاني ولا يضاهي في مجموعها دولة واحدة من الدول المتقدمة ،كما أن عدد الكفاءات من بين مليون نسمة لا يتعدى أصابع اليد، إلا أن ذلك يفوق المئات في الدول المتطورة (عبد المالك ودباغين، 2019).

إن البحث العلمي يلاقي اهتماماً كبيراً في الدول المتقدمة، وذلك يظهر جلياً من خلال المبالغ التي أنفقتها هذه الدول، حيث وحسب تقرير اليونيسكو (2010) إن دول الاتحاد الأوروبي تنفق ما نسبته 1.78% من الناتج القومي الإجمالي على البحث العلمي، بينما لا يزال الاهتمام بالبحث العلمي في الوطن العربي بسيطاً، حيث إن حجم الإنفاق في الدول العربية على البحث العلمي في 2007 لم يتجاوز 0.34 % من الناتج القومي الإجمالي، وهذا يقل كثيراً عن المعدل العالمي، وهو 1% (اليونيسكو، 2010). أما فيما يتعلق بعدد الباحثين، فحسب تقرير اليونيسكو فإن الدول العربية مجتمعة يبلغ عدد الباحثين فيها (بالآلاف) 5.149 في المقابل ألمانيا لوحدها يبلغ عدد الباحثين

فيها 3.360، واليابان 5.660، والولايات المتحدة الأمريكية 1.1265، والصين1.484، و كوريا الجنوبية 8.321، وهكذا تشكل الدول الخمس الكبرى نسبة تبلغ % 72 من إجمالي عدد الباحثين على مستوى العالم (تقرير اليونيسكو حتى 2030 ، 2015).

ويشير تقرير اليونيسكو أيضاً أن هناك الكثير من أعضاء هيأة التدريس في جامعات الوطن العربي الذين لا يقومون بإجراء بحوث علمية، وفقط القليل من أعضاء هيأة التدريس ينشرون أوراقهم في مجالات علمية محكّمة ومسجلة في قوائم موقع العلوم (Science of Web) أو سكوباس (Scopus) ولديهم علاقات دولية. ويمكن القول ببساطة إن العديد من الجامعات العربية ليست جامعات بحثية، إلى جانب ذلك، وحتى وقت قريب، فإن البنود المرجعية للأستاذ الجامعي في المنطقة العربية لا تتضمن الأبحاث العلمية. ويكمن الاختبار الحقيقي في احتساب الوقت الذي يستغرقه الباحث بصورة فعالة على بحثه، وذلك بخلاف التدريس أو المهام الأخرى، فمن النادر أن يزيد الوقت الفعلي للأنشطة البحثية بالنسبة أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الحكومية وأغلب الجامعات الخاصة العربية عن 5 – 10 % من إجمالي واجباتهم الأكاديمية، وذلك مقارنة بنسبة 35–50% في الجامعات الأوروبية والأمريكية (تقرير اليونيسكو حتى 2030، 2015). وفيما يتعلق بالنشر، يضيف تقرير اليونيسكو أن المجلات العلمية العربية تعاني من مشاكل جذرية، مثل عدم انتظام صدورها، والافتقار للتقييم الموضوعي من المحكّمين، فالعديد من الدوريات المحلية لا ينظر إليها كوسائل ذات مصداقية للحصول على ترقيات أكاديمية، حتى داخل الدول التي تصدر بها.

لقد تعددت البحوث التي تَجرى للتعرف على مشكلات ومعوقات البحث العلمي، وعلى واقع النشر العلمي للبحوث والدراسات في المجلات والدوريات العلمية الصادرة عن الجامعات العربية، حيث إن معظم تلك الدراسات اشارت إلى أن هناك معوقات وصعوبات تواجه الباحثين الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس، على اعتبار أن وظيفة البحث العلمي التي يقوم بها أعضاء هيأة التدريس في الجامعات هِي من اجل المساهمة في نشر المعرفة، وإيجاد الحلول للمشكلات المختلفة التي تواجه العملية التعليمة، والتي تَعد من الوظائف الهامة والرئيسية للجامعات. ويواجه الباحثين في الجامعات الليبية بصفة عامة، والباحثين من أعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد بصفة خاصة معوقات وصعوبات تعترضهم عند قيامهم بوظيفتهم البحثية على أكمل وجه، أو نشر أبحاثهم العلمية بعد الانتهاء من إجرائها (الطرشاني، 2019؛ كريبات، 2014).

ومن خلال خبرة الباحث كعضو هيئة تدريس، وكباحث، وكمقيم لعدد من المجلات العلمية والتي لاحظ من خلالها وجود معوقات وصعوبات تواجه الباحثين من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في نشر أبحاثهم العلمية في المجلات العلمية المحكمة الصادرة عن كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية، كذلك ومن خلال متابعة الباحث لإصدارات بعض المجلات العلمية الصادرة عن كليات الاقتصاد، والتي لوحظ فيها قلة منشورات أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة من البحوث العلمية، بالرغم من تبعيتهم لهذه الكليات المصدرة لهذه المجلات، مما أثار ذلك فضولاً لدى الباحث لمعرفة أسباب أحجام أعضاء هيئة التدريس عن النشر العلمي في هذه المجلات، وطبيعة المعوقات والصعوبات التي تواجههم في سبيل ذلك. من هنا جاءت فكرت هذه الدراسة للوقوف على حقيقة المعوقات وصعوبات النشر العلمي في المجلات العلمية المحكمة الصادرة عن كليات الاقتصاد، ومدى إمكانية المساهمة من خلالها لتخفيف حدة هذه المعوقات والصعوبات، وبالتالي تتلخص مشكلة البحث في طرح السؤالين التاليين:

1- ما هي معوقات وصعوبات النشر العلمي في المجلات العلمية المُحكمة الصادرة عن كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي معوقات وصعوبات النشر العلمي المرتبطة بالمجلات العلمية المحكمة بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية؟

- ما هي معوقات وصعوبات النشر العلمي المرتبطة بالمقيمين (المحكمين) بالمجلات العلمية المحكمة بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية؟

- ما هي معوقات وصعوبات النشر العلمي المرتبطة بالباحثين أنفسهم والتابعين لكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية؟

- ما هي معوقات وصعوبات النشر العلمي المرتبطة بالكليات والجامعات الليبية؟

2- هل تختلف المعوقات والصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة عند نشر بحوثهم في المجلات العلمية المحُكمة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية باختلاف: الكلية، الصفة، المؤهل العلمي، والدرجة العلمية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على المعوقات والصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة عند نشر بحوثهم في المجلات العلمية المحكمة الصادرة عن كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية.

2- التعرف على الفروق في المعوقات والصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة عند نشر بحوثهم في المجلات العلمية المحكمة الصادرة عن كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية والتي تعزى للمتغيرات: الكلية، الصفة، المؤهل العلمي، والدرجة العلمية.

3- محاولة وضع حلول واقتراحات للتغلب على المعوقات والصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة عند نشر بحوثهم في المجلات العلمية المحكمة الصادرة عن كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الآتي:

1- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولى في ليبيا التي تهتم بدراسة المعوقات والصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة عند نشر بحوثهم في المجلات العلمية المحكمة الصادرة عن كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية، وبالتالي تعتبر إضافة علمية في مجال موضوع البحث في الأدب المحاسبي.

2- تفيد نتائج هذه الدراسة المسئولين في إدارة المجلات العلمية المحكمة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية، وكذلك المسئولين في إدارة الكليات والجامعات في التعرف على المعوقات والصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة عند نشر بحوثهم في المجلات العلمية المحكمة ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها.

فرضيات الدراسة:

إن هذه الدراسة تسعى إلى اختبار الفرضية الصفرية الرئيسية التالية:

H0– لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05)) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد حول معوقات وصعوبات النشر العلمي تعزى للمتغيرات: الكلية، الصفة، والمؤهل العلمي، والدرجة العلمية.

وينبثق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

H01- لا توجد فورقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد حول معوقات وصعوبات النشر العلمي تعزى لمتغير الكلية.

H02– لا توجد فورقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد حول معوقات وصعوبات النشر العلمي تعزى لمتغير الصفة.

H03– لا توجد فورقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد حول معوقات وصعوبات النشر العلمي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

H04- لا توجد فورقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد حول معوقات وصعوبات النشر العلمي تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

حدود الدراسة:

الحد الموضوعي: تناولت الدراسة موضوع معوقات وصعوبات النشر العلمي في المجلات العلمية المحكمة بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية.

الحد البشري: اقتصرت هذه الدراسة على استقصاء وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة.

الحد المكاني: أجريت هذه الدراسة على كليات الاقتصاد في جامعتي المرقب بالخمس والجامعة الأسمرية بزليتن.

الحد الزمني: أجريت هذه الدراسة خلال سنة 2020م.

الإطار النظري للدراسة:

مراحل تطور النشر العلمي:

1– النشر الورقي : وقسمت إلى مرحلة أولية وأخرى متوسطة، أما الأولية فتتمثل في مرحلة الأصول الورقية كالكتب بمختلف أنواعها، والدوريات والتقارير والنشرات، ... إلخ، وأما المتوسطة فتتمثل في مرحلة بداية استثمار إمكانات الحواسيب من حيث التحرير والطباعة ومن ثم إخراج المعلومات بشكل ورقي متميز عن الشكل السابق، و يطلق عليه النشر المكتبي (الرسحانى، 2012).

2– النشر المزدوج (ورقي وإلكتروني): في هذه المرحلة يتم إنتاج وتوزيع المطبوع في شكلين متوازيين أحدهما مقروء بالآلة، والثاني مطبوع على الورق ولكل نوع ميزات يمتاز بها عن الآخر (حسن والكواري، 2003)

3– النشر الإلكتروني مع النشر الورقي حسب الطلب: وفيه يكون التسويق أو المتاجرة الإلكترونية أي البيع

للمحتوى سواء ورقي أو إلكتروني (خليفة، 2018).

4- النشر الإلكتروني الخالص: يكون مصدر المعلومات غير ورقي منذ البداية، وأن كل مؤلف يقوم بإدخال البيانات الخاصة بكتابه من خلال حاسوبه وفق برمجيات خاصة، وفي هذه المرحلة يكون باستطاعة الفرد التجول بحرية ضمن المصادر المتاحة له عبر شبكات المعلومات التي تربط بين المؤلفين والناشرين والمستفيدين، فإنه يكون لكل دار نشر موقع إلكتروني مع استخدام البريد الإلكتروني للتواصل كبديل للوسائل التقليدية الأخرى كالفاكس، ويكون تسويق المحتوى الإلكتروني من خلال وسيلتين الأولى: إنشاء موقع لنشر المحتوى الإلكتروني مجانا والاعتماد على الدخل الذى يدخل للموقع مقابل الإعلانات التي تضعها شركات الإعلان المتخصصة عبر هذا الموقع، والثانية: إنشاء أو الاشتراك في مواقع البيع المباشر للمحتوى الإلكتروني عن طريق التنزيل أو الاشتراكات الشهرية أو السنوية بنظام الدفع عن طريق البطاقات الائتمانية في مقابل الاطلاع والبحث المفتوح، ومن الممكن دمج الإمكانيتين في موقع واحد (الهوش، 2001؛ خليفة، 2018).

أهمية النشر العلمي:

تتمثل أهمية النشر العلمي في الآتي:(عباس، 2019؛ محمد وآخرون، 2017)

1- يمثل فرصة للتعارف بين الباحثين في جامعات مختلفة، وما يترتب على ذلك من تبادل للخبرات، وللقيام ببحوث مشتركة، وكذلك لإبرام اتفاقيات بين الجامعات.

2- يعد من أهم آليات مشاركة إثراء المعرفة العلمية وتحقيق متطلبات التنمية.

3- تَعد من أهم العناصر التي تقيم بها الجامعات وبها تصنف عالمياً.

4- يمثل النشر العلمي شرطاً أساسياً في الترقية العلمية للأكاديميين في وظائفهم.

5- ضمان حقوق المؤلف المتعلقة ببحثة، حيث إن النشر يعد عملية توثيق.

6- المساعدة في البناء المعرفي وتجنب التكرار في إجراء البحوث العلمية.

معوقات وصعوبات النشر العلمي:

تأخذ معوقات النشر العلمي التي يعاني منها اغلب الجامعات العربية عدة أشكال؛ منها ما هو علمي، ومنها ما هو مرتبط بالجانب العملي، وهناك ما هو مرتبط بالجانب السياسي والتنظيمي، وآخر مرتبط بالجانب الأيديولوجي والاقتصادي والثقافي. وفيما يلي استعراض تفصيلي لهذه المعوقات والصعوبات:

1- المعوقات والصعوبات العلمية:

تتمثل المعوقات والصعوبات العلمية للنشر العلمي في الآتي: (المالك ودباغين، 2019؛ همشري، 2015؛ مقبل، 2011)

أ- عدم وجود معايير ثابتة وواضحة تحدد أصول وقواعد التأليف والتحكيم والنشر.

ب- عدم التزام الباحثين بقواعد النشر الصادرة عن المجلات العلمية المحكمة، وغياب الأسلوب العلمي المميز لأغلب البحوث العلمية المقدمة للنشر.

ت– عدم امتلاك الباحثين المهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة من حواسيب وإنترنت.

ث– مقاومة الباحثين للتغيير من خلال اصرارهم على استخدام الوسائل التقليدية في البحث عن المعلومات المطلوبة.

ج– عدم إلمام الباحثين بقواعد البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت، وعدم معرفتهم بها، وبالتالي عدم استطاعتهم متابعة ما يستجد من معلومات ومعارف في تخصصاتهم، مما يؤثر سلباً على جودة بحوثهم العلمية.

ح– صعوبات متعلقة باللغة، وعدم إيجاد أغلب الباحثين اللغات الأجنبية الأخرى وخاصةً اللغة الإنجليزية التي تصدر بها أغلب المجلات العلمية العالمية، مما يجعل اعتمادهم منصب على البحوث المنشورة باللغة العربية.

2– المعوقات والصعوبات العملية :

تتمثل المعوقات والصعوبات العملية للنشر العلمي في الآتي: (اليونيسكو، 2015؛ المالك ودباغين، 2019)

أ– ضعف التمويل والإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي مقارنة بالدول المتقدمة، كان له الأثر السيء على عملية إجراء البحوث العلمية ونشرها.

ب– قلة اعداد الباحثين، والمنشورات العلمية في الوطن العربي مقارنة بالدول المتقدمة.

ت– هجرة العقول من الدول العربية إلى الدول المتقدمة والذي أثر سلباً على التحصيل العلمي وبالتالي على جودة النشر العلمي.

3– المعوقات والصعوبات السياسية والتنظيمية:

تتمثل المعوقات والصعوبات السياسية والتنظيمية للنشر العلمي في الآتي: (المالك ودباغين، 2019؛ علي، 2013؛ مقبل، 2011)

أ– البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية التي تعاني منها أغلب الجامعات العربية والذي يؤثر سلباً على النشر العلمي، وعدم استفادة المجتمع من منشوراتها العلمية.

ب– غياب التشجيع والاهتمام والوعي من قبل إدارات الجامعات العربية بالنشر العلمي للبحوث العلمية، والفائدة التي تعود عليها من هذا النشر.

ت– غياب الحرية الأكاديمية في أغلب الجامعات العربية بسبب تدخل السلطة السياسية في الأمور الأكاديمية وتسيسها، وما لها من أثر سيء على عملية النشر العلمي للبحوث العلمية التي قد لا تتوافق مع سياساتها.

ث– رقابة الدولة على الإنتاج الفكري بسبب وجود قوانين تقيد التداول والنشر والتي لا تتناسب مع التطور التكنولوجي والإعلامي والاتصالات الحديثة.

ج– اعتماد البرامج والمناهج في أغلب الجامعات العربية على سياسة التلقين للطلاب، وبالتالي غياب الأبداع والتفكير الناقد والنافع في البحوث العلمية وما له من أثر سيء على جودتها، وبالتالي صعوبة نشرها.

ح– غياب التسويق الداخلي والخارجي لمنشورات المجلات العلمية الصادرة عن أغلب الجامعات العربية، واكتفائها بالإصدارات المناطقية.

خ– عدم وجود اهتمام بالدعاية والإعلان عن إصدارات النشر الجامعي، وعدم وجود شبكة توزيع لتصريف إصدارات دور النشر الجامعي.

4– المعوقات والصعوبات الأيديولوجية والاقتصادية والثقافية:

تتمثل المعوقات الأيديولوجية والاقتصادية والثقافية في الآتي: (المالك ودباغين، 2019؛ هلال، 2005)

أ– الأوضاع الصعبة التي يعاني منها الباحث العربي، من تدني للأجور وزيادة تكاليف الحياة، كذلك زيادة في العبء التدريسي في الجامعات، مما أثر سلباً على قيمة البحوث ونوعيتها وجديتها وأصالتها.

ب– غياب المؤسسات التي تهتم بالبحث العلمي والأكاديمي في الوطن العربي، وتحكم الأنظمة السياسية به لتوجيهه لخدمة أغراضها ومصالحها.

ت– انتشار ثقافة المحاباة والمحسوبية وغياب الموضوعية في نشر البحوث في المجلات العلمية.

ث– تدخل العلاقات الشخصية والجهود الفردية في نشر البحوث العلمية والتي تأتي على حساب تكافؤ الفرص بين الباحثين مما قد يتسبب في خسارة بعض الباحثين الجيدين.

ج– ضعف الالتزام بأخلاقيات البحث والنشر العلمي في الوطن العربي مما نتج عنه بحوث مزورة تفتقد للجدية والأصالة، مما أثر سلباً على جودة المجلات العلمية في الوطن العربي ومكانتها عالمياً.

ح– غياب التشجيع والتعاون بين الباحثين العرب لإنجاز بحوث علمية تساهم في حل بعض المشكلات الاجتماعية أو الاقتصادي التي يعاني منها المجتمع.

خ– الانتقاص من الإنتاج العلمي العربي والاعتماد على الإنتاج العلمي الغربي في معالجة المشكلات القائمة في البيئة العربية بالرغم من اختلاف القيم والثقافة.

الدراسات السابقة:

من أجل الحصول على خلفية شاملة حول ما كُتب عن موضوع صعوبات ومعوقات نشر البحوث العلمية، تم البحث والتقصي عن الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، والتي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، حيث تم حصر عدد منها وبعد الاطلاع عليها تم تلخيصها وترتيبها على أساس التسلسل التاريخي التنازلي، وذلك كالاتي:

دراسة القاسم (2019):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المعيقات التي تواجه البحوث التربوية المنشورة في المجلات العلمية من وجهة نظر الباحثين التربويين الفلسطينيين. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استمارة استبيان وزعت على عينة متكونة من (87) مفردة من الباحثين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية . وأظهرت النتائج أن تقديرات الباحثين الفلسطينيين لمعيقات النشر في البحث العلمي التربوي بالوطن العربي مرتفعة بصفة عامة، حيث إن المعيقات الأكثر تأثيرا حسب نتيجة الدراسة تكمن في؛ ارتفاع التكلفة المادية للنشر العلمي، غياب تحفيز الباحثين الفلسطينيين على إجراء البحث العلمي، عدم وجود معايير موحدة تضبط عملية النشر العلمي، قلة مساعدة الجامعات في نشر الابحاث التربوية. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم

وجود فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية في معيقات النشر في البحث العلمي تبعاً للمتغيرات الشخصية المتمثلة في التخصص، والدرجة العلمية وسنوات الخبرة. وأخيرا، خرجت الدراسة بمجموعة من المقترحات والتوصيات لعل من أهمها؛ رصد الميزانيات اللازمة للبحث العلمي.

دراسة المغدوي (2019):

هدفت الدراسة التعرف إلى معوقات النشر العلمي بقاعدة البيانات العالمية (isi)من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية، مع ببان تأثير بعض المتغيرات الديموجرافية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على استمارة الاستبيان في جمع البيانات، وطبقت علي عينة بلغت (600) عضو هيئة تدريس، وتوصلت إلى وجود مجموعة من المعوقات للنشر العلمي بقاعدة البيانات العالمية (isi) من أبرزها: غياب الحوافز التشجيعية للأبحاث المتميزة والمبدعة، غياب التعريف بالأبحاث المنشورة بالمجلات التابعة لقاعدة بيانات isi في المجتمع لتحقيق أقصى استفادة منها، صعوبة تحقيق الشروط والمعايير الفنية للنشر في المجلات التابعة لقاعدة بيانات isi ،ضيق الفترة الزمنية المحددة لإجراء تعديلات المحكمين من قبل هيئة النشر بالمجلات التابعة لقاعدة بيانات isi) ،)ضعف المخصصات المالية للنشر العلمي بصفة عامة، الالتزام بحرفية القوانين والتعليمات والتشدد في التركيز على الشكليات دون المضمون، طول الفترة الزمنية بين تقديم البحث ونشره في المجلات التابعة لقاعدة بيانات (isi) ، بينما توجد فروق في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغيرات (النوع، والرتبة الوظيفية، والتخصص).

دراسة فالته وزروقي (2019):

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الصعوبات التي يواجهها الباحث عند تقديمه ابحاثه من أجل نشرها في الدوريات العلمية المحكمة عبر البوابة الجزائرية للمجلات الجزائرية ASJP ، ومن أجل جمع البيانات اللازمة للبحث قام الباحثان بتصميم استمارة استبيان وزعت على (70) مفردة من الباحثين من أساتذة جامعات وطلبة دكتوراه في مختلف الجامعات والمدارس العليا ومراكز البحث العلمي في الجزائر، وقد تم استرجاع (62) استمارة صالحة للتحليل، أي بنسبة ردود بلغت (95%).

أظهرت نتائج الدراسة أن الباحثين مترددين حول الصعوبات التي تعترضهم أثناء تعاملهم مع البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود صعوبات تتعلق بالنشر العلمي في المجلات العلمية المحكمة وذلك بسبب جهل الباحثين بالمعايير الدولية للنشر أو عدم احترامه لها وفق ما تقتضيه شروط النشر في مختلف الدوريات العلمية المحكمة في البوابة الجزائرية، كذلك أظهرت النتائج أن الباحثين تواجههم صعوبات تتعلق باستخدام تقنيات وأدوات إعداد الورقة البحثية. كما خرجت الدراسة بمجموعة من المقترحات والتوصيات والتي كان أهمها: ضرورة إعداد برامج تكوينية ودورات تدريبية للباحثين، كذلك ضرورة التزام الباحثين بأخلاقيات البحث العلمي، وضرورة الالتزام بالتحكيم العلمي الرصين في انتقاء الأعمال البحثية المعروضة للنشر.

دراسة الطرشاني (2019):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى واقع ومعايير وصعوبات النشر العلمي في الجامعات الليبية. ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومن أجل تجميع البيانات اللازمة للبحث قام الباحث باستخدام أداتين لتجميع البيانات هما الاستبيان والمقابلة، حيث استخدم الباحث العينة القصدية من خلال توزيع عدد (40) استمارة استبيان على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزيتونة، كما أجرى مقابلات مقننة مع عدد من أعضاء هيئة

التدريس في جامعة الزيتونة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود عدد من الصعوبات المتعلقة بالنشر العلمي والتي كان من أهمها: نقص التمويل، والشعور بعدم موضوعية المحكمين، والاعتماد على الوساطة في النشر، وعدم وجود معايير واضحة ومحددة للنشر، وعدم تزويد الباحث بملاحظات المقيمين في حالة الرفض، وارتفاع تكلفة النشر، والتأخير في نشر البحوث المقبولة، وضعف إجراءات المتابعة لدى إدارة المجلات. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، كان من أهمها: ضرورة وجود معايير واضحة ومحددة للنشر، وكذلك ضرورة الإسراع في إبلاغ الباحثين بمدى قبول البحث للنشر أو الملاحظات على البحوث، وأيضاً ضرورة الاهتمام بالنشر الإلكتروني، وأخيراً ضرورة قيام وزارة التعليم العالي بتبني سياقات موحدة للنشر في المجلات العلمية تلزم بها جميع الجامعات.

دراسة عامر (2018):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات والصعوبات التي تواجه الباحثين من أعضاء هيئة التدريس عند نشر بحوثهم العلمية على شبكة الإنترنت بكلية الآداب بجامعة صبراتة الليبية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث بتصميم استمارة استبيان وزعت على عينة من (80) مفردة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة صبراتة، وقد تم استرجاع (58) استمارة.

ومن خلال تحليل البيانات أظهرت نتائج الدراسة أن الباحثين يعتمدون في نشر أبحاثهم العلمية على المجلات الورقية، وأنهم مهتمون بالإنتاج العلمي المتاح على شبكة الإنترنت، كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود صعوبات لدى الباحثين للوصول إلى المعلومات المتاحة على الإنترنت، وأن بعضهم ليس لديه القدرة على التحكم في التكنولوجيا، كما أقر الباحثين بوجود صعوبات تعيق استخدامهم للمجلات الإلكترونية، منها؛ صعوبات تقنية، وصعوبات لغوية. كذلك خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها: ضرورة إعطاء دورات تدريبية للباحثين على استخدام التقنيات الحديثة مثل الإنترنت، وضرورة توفير الإنترنت داخل الكلية ومرافقها، وكذلك ضرورة تبني إدارة الكلية سياسة التعاملات الإلكترونية للأغراض البحثية، واعتماد النشر الإلكتروني وقبوله في الترقيات العلمية للأساتذة.

دراسة مولج ومولج (2018):

هدفت الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية لمعوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية في الجامعات الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن أجل جمع بيانات الدراسة تم تصميم استمارة استبيان وزعت على عينة من (65) مفردة من الباحثين في الجامعات الجزائرية. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للبيانات أن أهم معوقات النشر تتمثل في المعوقات المنهجية، تليها المعوقات الشخصية، ثم المعوقات التمويلية، وأخيراً المعوقات التنظيمية والإدارية. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية لطبيعة معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية تعزى للمتغيرات الشخصية المتمثلة في الدرجة العلمية، عدد سنوات الخبرة، وصفة الباحث. كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة إجراء دورات تدريبية لرفع كفاء ة الباحثين، وضرورة تخصيص ميزانية كافية للمجلات العلمية، وأخيراً ضرورة إنشاء مجلات علمية متخصصة في البحوث التربوية.

دراسة كاظم (2017):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات النشر الأكاديمي في المجلات العلمية المحكمة في العراق وسبل معالجتها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بتصميم استمارة استبيان وزعت على (17) باحث. وأظهرت الدراسة وجود عدد من المعوقات والتي من أهمها: تأخر الفترة الزمنية لنشر البحوث، عدم موضوعية بعض المحكمين، عدم وجود تفاعل بناء بين المجلات العلمية وبين المحافظات العراقية التي يوجد بها مراكز للنشر العلمي داخل جامعاتها. كما خرجت الدراسة ببعض التوصيات والتي كان من أهمها: الأخذ بمبدأ التبادل العلمي بين المجلات العلمية المحكمة في الجامعات والمراكز البحثية، ووضع نظم ومعايير أساسية لتقييم البحوث العلمية على أن تكون موحدة في كل المجلات العلمية، متابعة المقيمين وإلزامهم بوقت محدد لتقييم البحوث.

دراسة الناجم (2015):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع النشر العلمي في العلوم الشرعية بالمملكة العربية السعودية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بتصميم استمارة استبيان وزعت على عينة تتكون من (302) مفردة من أعضاء هيئة التدريس بأقسام العلوم الشرعية وعلوم التربية الإسلامية بالجامعات السعودية. ومن خلال تحليل البيانات أظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف في النشر العلمي في العلوم الشرعية بالمملكة العربية السعودية، والذي كان من أهم أسبابها المغالاة في شروط النشر، وندرة المجلات المتخصصة، وعدم تفرغ الباحثين للبحث العلمي. كما توصل البحث إلى آلية مقترحة للارتقاء بمجال البحث العلمي من خلال إعادة صياغة دورة النشر من التحكيم، إلى النشر، ثم التسويق. كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة إنشاء عمادة البحث العلمي في الجامعات السعودية بحيث تكون مستقلة، وضرورة تفعيل المقومات الأساسية من بشرية ومادية وتنظيمية وتوفيرها لتقديم خدمة مرجعية رقمية في كل مكتبة جامعية.

دراسة ملحم (2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى معوقات النشر العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بتصميم استمارة استبيان وزعت على عينة من أعضاء هيئة التدريس، استجاب منهم (82) عضو. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم المعوقات تتمثل في: النظرة غير الجادة للأبحاث المنشورة الكترونياً، والخوف من عدم اعتراف لجان الترقية العلمية بالأبحاث المنشورة الكترونياً، وعدم وجود ثقة في معايير النشر الالكتروني وخاصة التحكيم العلمي، وخوف أعضاء هيئة التدريس من سرقة ابحاثهم العلمية في حال نشرها الكترونياً. كما قدمت الدراسة بعض التوصيات منها: ضرورة اعتبار الابحاث العلمية المنشورة الكترونياً صالحاً للترقية العلمية، وضرورة إعداد برامج لتنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس في مجال النشر العلمي الالكتروني.

دراسة كريبات (2014):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دوافع البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية، وأهم المشكلات التي تواجههم عند إعدادهم للبحث العلمي. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، ومن أجل الحصول على البيانات اللازمة للبحث قام الباحث بتصميم استمارة استبيان وزعت على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد في عدد من الجامعات الليبية الواقعة في المنطقة الغربية (جامعة

المرقب، وجامعة طرابلس، وجامعة الجبل الغربي، وجامعة الزاوية)، حيث وزعت (140) استمارة (بمعدل 35 استمارة لكل جامعة)، وقد تم استرجاع (83) استمارة أي بمعدل استرداد بلغ 59%.

ومن خلال التحليل الإحصائي للبيانات، أظهرت نتائج الدراسة أن أهم دافع لدى أعضاء هيئة التدريس هو اعتبار أن البحث العلمي واجب من واجبات عضو هيئة التدريس، ثم التعمق في محال التخصص. كذلك بينت النتائج أن أهم المشكلات التي تتعلق بمجال إجراءات نشر البحث العلمي تتمثل في: قلة المجلات العلمية المحكمة محلياً، صعوبة نشر البحوث في المجلات العلمية المحلية والعالمية المحكمة، وكذلك ندرة الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة محلياً، وقلة المشاركة في الندوات والمؤتمرات العالمية، وتأخر المجلات العلمية في إبلاغ الباحثين بشأن قبول البحث من عدمه، وتأخير في نشر البحوث المقبولة. كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والتي كان أهمها الإكثار من المجلات العلمية المحكمة، العمل على إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية المحلية ودعم عضو هيئة التدريس للمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية الدولية.

دراسة الشربيني ومحمد (2014):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات النشر العلمي في العلوم التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، حيث صمم الباحثان استمارة استبيان وزعت على عينة قوامها (48) عضو هيئة تدريس بجامعة الملك فهد وجامعة طيبة وأم القرى. ومن خلال تحليل البيانات أظهرت نتائج الدراسة أن هناك معوقات تتعلق بإجراءات النشر كانت أبرزها: الافتقار إلى قاعدة بيانات لكل ما ينشره الباحثون في الدوريات العربية، وغياب خريطة واضحة للنشر العلمي في الموضوعات المطلوبة، وتتعكس آثارها بشكل مباشر على النشر العلمي، وقصور دور الهيئات الاستشارية للمجلات العلمية، ونقص الهيأة واللجان المتخصصة لتطوير نظام النشر العلمي، وقيام المحكمين بعمليات التحكيم للبحوث العلمية على هامش عملهم.

بينما كانت أبرز المعوقات المتعلقة بالباحثين هي؛ ضعف الحافز المادي والمعنوي للنشر العلمي، وكثرة الأعباء التدريسية والإدارية، وعدم وجود قنوات تواصل بين الباحثين على المستوى المحلى والدولي، وصعوبة العضوية في بعض جهات البحث العلمي المحلية والعالمية، وصعوبة إجراءات النشر في المجلات العالمية. أما أبرز المعوقات المتعلقة بالمجلات والدوريات العلمية فكانت؛ طول فترة الانتظار للنشر في الدوريات المحكمة، وعدم اعتماد بعض المجلات العلمية المتاحة من قبل لجان الترقية، وتأخر صدور الأعداد الخاصة بالمجلات والدوريات عن موعدها، واهتمام بعض المجلات بالجانب المادي على حساب جودة البحوث، وعدم وضوح معايير تصنيف المجلات والدوريات. كما أظهرت نتائج الدراسة أن المعوقات المرتبطة بالجامعات كان أبرزها؛ ضعف تمويل البحث العلمي في بعض الجامعات، وتوجيه البحث العلمي لغايات الترقية بشكل أساسي، وغياب التنسيق بين الجامعات مما يؤدى إلى تكرار بعض البحوث، وعدم توفر البيئة البحثية المناسبة لأعضاء هيئة التدريس، وعدم ربط البحث العلمي بشكل كاف بالمؤسسات الإنتاجية، وعدم وجود آليات واضحة لتبادل النشر العلمي بين الجامعات.

دراسة عبد الرزاق وآخرون (2013):

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع النشر العلمي في العراق، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام الباحثين باستخدام المنهج الوصفي، حيث تم تصميم استمارة استبيان وزعت على عينة من أعضاء هيئة التدريس بلغت (90) مفردة وكانت نسبة الاستجابة 93%. ومن خلال تحليل البيانات أظهرت نتائج الدراسة أن السبب الرئيس لنشر البحوث

العلمية هو الترقية العلمية، كذلك أظهرت النتائج أن الباحثين العراقيين يفضلون النشر في المجلات العلمية على المشاركة في المؤتمرات العلمية. أما أهم المشكلات التي تواجه الباحثين في نشر بحوثهم فهي تتمثل في؛ الفترة الزمنية التي ترسل لإجراء التعديلات المطلوبة، الفترة الزمنية التي ترسل من قبل المحكمين، قلة أعداد المجلات المحلية في التخصص العلمي. كما قدم الباحثين مجموعة من المقترحات والتي كان أهمها دعوة الجامعات ومراكز البحث العراقية المصدرة للدوريات إلى الالتزام بالمواصفات والمعايير الدولية الخاصة بمواصفات الدورية، وزيادة عدد المجلات العلمية المحكمة، وتعزيز التعاون العربي في مجال المشاركة في إصدار مجلات علمية محكمة.

دراسة حمدان (2011):

هدفت هذه الدراسة استطلاع واقع البحث العلمي في مجال العلوم الإدارية والمالية في الجامعات العربية، وأهم التحديات التي تواجه الباحثين في هذا المجال. وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بتصميم استمارة استبيان وزعت الكترونياً على عينة عشوائية من أساتذة الجامعات العربية، وقد تم تجميع (100) استمارة من تسع دول عربية. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير للمعوقات المقترحة على نشاط البحث العلمي في جامعات الوطن العربي، ومن هذه المعوقات والتي تتعلق بمجال النشر تتمثل في: بطء إجراءات النشر وتعقدها، والاكتفاء بردود الرفض دون ذكر الأسباب، وقلة مكافأة المقيم والذي أثر سلباً على سرعة التقييم، وعدم تطبيق قانون حماية حقوق المؤلف، وضعف إجراءات المتابعة لدى عمادات البحث العلمي. كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والتي كان أهمها: ضرورة زيادة مكافأة البحث العلمي، كذلك ضرورة ربط الزيادة السنوية لأعضاء هيئة التدريس بالنشاط البحثي، وضرورة تشجيع البحث المشترك.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية مكملة للدراسات السابقة في مجال موضوع البحث، وخصوصاً تلك الدراسات التي أهتمت بدراسة مشكلات وصعوبات النشر العلمي (فالته وزروقي،2019 ؛ المغدوي، 2019؛ مولج ومولج، 2018؛ كاظم ،2017؛ الناجم،2015؛ ملحم، 2015؛ الشربين ومحمد 2014؛ عبد الرزاق وآخرون 2013؛ حمدان ،2011) والتي أُجريت في عدد من جامعات الدول العربية. كما أن هذه الدراسة تتشابه إلى حد كبير مع دراسة كل من (الطرشاني، 2019؛ عامر ، 2018) والتي اجريت في البيئة الليبية، وباستثناء دراسة كريبات (2014) التي تناولت دوافع ومشكلات البحث العلمي بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية، فإن هذه الدراسة استفردت بأنها تناولت معوقات وصعوبات النشر العلمي بالمجلات العلمية الصادرة عن كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية، حيث لا توجد أي دراسة من هذا النوع –حسب علم الباحث– أجريت حول هذا الموضوع بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية.

منهجية الدراسة:

تم أستخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، وذلك لكونه المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على المصادر التالية:

1– المصادر الثانوية: وهي مصادر المعلومات المكتوبة مثل: الكتب والدوريات والمجلات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع حيث غطت الجانب الأدبي للدراسة.

2– المصادر الأولية: تم تصميم استمارة استبيان احتوت على مجموعة من الأسئلة وزعت على عينة الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين (القارين والمزاولين)[1] بكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب، وكلية الاقتصاد بالجامعة الأسمرية. أما عينة الدراسة فقد تكونت من (60) عضو هيئة تدريس بأقسام المحاسبة تم اختيارهم بطريقة عشوائية، حيث تم توزيع (60) استمارة استبيان على أساس (30) استمارة لكل كلية، وقد أستجاب منهم 35 عضو هيئة تدريس، أي أن نسبة الردود كانت 58%.

أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة في موضوع واقع النشر العلمي بشكل عام، والمعوقات والصعوبات النشر العلمي في المجلات العلمية المحكمة بشكل خاص، قام الباحث بتصميم استمارة استبيان تتكون من مجموعتين رئيسيتين: المجموعة الأولى تتعلق بالمعلومات العامة حول أفراد العينة، بينما المجموعة الثانية تتعلق بمعوقات وصعوبات النشر العلمي والتي بدورها قسمت إلى 4 مجموعات فرعية من الأسئلة، وكذلك سؤال مفتوح لأبداء أي تعليق حول أية معوقات أخرى حول النشر العلمي بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية. أعطيت جميع الأسئلة أوزانا متدرجة وفقا لسلم مقياس ليكيرت (Likret Scale) الخماسي، وأعطي كل منها وزنا مدرجا على النحو الآتي (غير موافق بشدة =1، غير موافق=2، محايد =3، موافق=4، موافق بشدة=5)

صدق وثبات الاداء:

للتأكد من صدق أداة الاستبيان ومدى صلاحيتها للقياس قام الباحث بعرضها على مجموعة من الأكاديميين في كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب، وذلك من حيث مدى ملاءمة الفقرات وطريقة صياغتها ومدى سلامة ووضوح اللغة التي كتبت بها، وقد أجمع أغلبهم على صلاحية الأداة وذلك بعد الأخذ بتوصياتهم في تعديل بعض الفقرات. بالإضافة إلى ذلك قام الباحث بتوزيعها على عينة من مفردات المجتمع بلغ عددهم (4) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب، ونتيجة لذلك عدلت بعض الأسئلة وحذفت أخرى حتى أصبحت الاستمارة بشكلها النهائي كما هو مبين في الملحق رقم (1).

أما من حيث الثبات فقد تم استخدام معامل الارتباط كرونباخ ألفا (Cronbach`s Alpha) لإيجاد معاملات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان، حيث بلغت قيمته (0.94)، وهذا يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات تسمح باستخدامها بثقة، والجدول التالي يبين معامل الاتساق الداخلي لكل محور من محاور الاستمارة على حدة، وكذلك المعامل الكلي للاتساق الداخلي لأبعاد استمارة الاستبيان.

الجدول رقم (1)

معامل الارتباط الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach`s Alpha) لمحاور استمارة الاستبيان

ر.م	المحور	معمل الاتساق الداخلي
1	معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالمجلات العلمية	0.90
2	معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالمقيمين (المحكمين)	0.89
3	معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالباحثين أنفسهم	0.82
4	معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالكلية أو الجامعة	0.77
***	المعامل الكلي للاتساق الداخلي	0.94

[1] تم استبعاد أعضاء هيئة التدريس المتعاونين، كما تم استبعاد اعضاء هيئة التدريس الغير مزاولين وذلك إما لخروجهم في إجازات طويلة أو لوجودهم خارج البلاد لاستكمال دراستهم العليا.

متغيرات الدراسة:

1- المتغيرات المستقلة:

- **الكلية:** ولها مستويين: كلية الاقتصاد جامعة المرقب، وكلية الاقتصاد الجامعة الأسمرية.
- **الصفة:** ولها ثلاث مستويات: باحث، مقيم، مسؤول نشر.
- **المؤهل التعليمي** وله مستويان: ماجستير، دكتوراه.
- **الدرجة العلمية** ولها خمس مستويات: مساعد محاضر، محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ.

2- المتغير التابع:

يشمل المتغير التابع معوقات وصعوبات النشر العلمي في المجلات العلمية المحكمة بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة، والجدول رقم (2) يبين توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها:

الجدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الكلية	الاقتصاد المرقب	22	%63
	الاقتصاد الجامعة الأسمرية	13	%37
	المجموع	35	%100
الصفة	باحث	21	%60
	مقيم	13	%37
	مسؤول نشر	1	%3
	المجموع	35	%100
المؤهل العلمي	ماجستير	12	%34
	دكتوراه	23	%65
	المجموع	35	%100
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	6	%17
	محاضر	12	%34
	استاذ مساعد	12	%34
	استاذ مشارك	5	%14
	استاذ	00	00
	المجموع	35	%100

المعالجة الإحصائية:

من أجل معالجة البيانات أستخدم الباحث برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومنها تم باستخدام الأساليب والإجراءات الإحصائية التالية:

1- تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach`s Alpha).

2- تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.

3- تم استخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test).

4- تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One – way – ANOVA).

نتائج الدراسة:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الاول:-

والذي ينص على الآتي: **ما هي معوقات وصعوبات النشر العلمي في المجلات العلمية المُحكمة الصادرة عن كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية؟**

وللإجابة على هذا السؤال الرئيس، سوف يتم الإجابة على الأسئلة الفرعية المنبثقة منه وهي:

1- ما هي معوقات وصعوبات النشر العلمي المرتبطة بالمجلات العلمية المحُكمة بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية؟

للإجابة على هذا السؤال الفرعي تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات وصعوبات النشر العلمي والمتعلقة بالمجلات العلمية. والجدول رقم (3) يبن إجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (3)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات أفراد العينة عن معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالمجلات العلمية

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	قلة المجلات العلمية المحُكمة بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية	2.94	1.08310	14
2	قلة الأعداد الصادرة عن المجلات العلمية في السنة الواحدة	3.54	1.09391	7
3	طول الفترة الزمنية لتقييم البحوث العلمية والتأخير في نشرها	4.09	.74247	1
4	غموض تام وعدم شفافية في الآلية التي تتبعها المجلات العلمية في تقييم البحوث	3.60	1.06274	5
5	للعلاقات الشخصية دور كبير في قبول البحوث العلمية ونشرها	3.74	1.09391	2
6	عدم وجود معايير مُعلنة في تقييم البحوث في المجلات العلمية	3.60	1.09006	5
7	إدارة بعض المجلات لا تنظر بجدية للتظلمات التي يُقدمها الباحثون عند رفض بحوثهم	3.69	.96319	3
8	استفراد أشخاص بعينهم في إدارة شؤون المجلات العلمية بالرغم من وجود هيئة تحرير ولجنة استشارية وبالتالي فرض رؤيتهم وتوجهاتهم	3.74	.88593	2
9	الاختلاف في شروط وضوابط النشر بين المجلات العلمية المحُكمة الصادرة عن كليات الاقتصاد	3.46	.98048	8
10	رفض بعض المجلات قبول البحوث العلمية المُستلة من الرسائل العلمية	3.26	.98048	11
11	عدم وجود دليل أخلاقيات النشر في أغلب المجلات العلمية المحُكمة بكليات الاقتصاد	3.57	.97877	6
12	استخدام المجلات عامل السرية لتحصين قرارات المقيميين وعدم قبول الطعن فيها	3.43	1.11897	9
13	تتمسك هيأة تحرير المجلات العلمية بكل التعديلات التي يطلبها المقيميين والتي قد تكون موضع خلاف	3.63	.91026	4
14	اختيار المقيميين من قبل إدارة المجلة يعتمد على العلاقات الشخصية وليس الكفاءة	3.63	1.11370	4
15	الارتفاع الغير المبرر لعدد البحوث التي يتم رفضها للنشر في بعض المجلات	3.09	.95090	12
16	اشتراط بعض المجلات إعطاء الأولوية للبحوث التطبيقية على حساب البحوث النظرية	3.00	1.05719	13
17	تتم عملية التقييم للبنود في الاستمارة بناءً على التقدير وليس الدرجة مما قد يؤثر على النتيجة النهائية والتي يبنى المقيم عليها قراراته	3.31	.86675	10
**	**المجال الكلي**	**3.49**	**0.96464**	**

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة يعتبرون أن "طول الفترة الزمنية لتقييم البحوث العلمية والتأخير في نشرها" تمثل أكبر معوق يعترضهم عند نشر بحوثهم والمتعلق بالمجلات العلمية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.09)، يليه المعوقين المتمثلين في" للعلاقات الشخصية دور كبير في قبول البحوث العلمية ونشرها"، و"استفراد أشخاص بعينهم في إدارة شؤون المجلات العلمية بالرغم من وجود هيئة تحرير ولجنة استشارية وبالتالي فرض رؤيتهم وتوجهاتهم" حيث جائن في الترتيب الثاني، والثاني مكرر بمتوسط حسابي بلغ (3.74).

فيما يتعلق بالنتيجة الأولى، فهي تبدوا طبيعية على اعتبار أن عامل الزمن مهم جداً بالنسبة لعضو هيئة التدريس، حيث يكون دائماً تحت الضغط بسبب عدد البحوث المطلوب منه نشرها للحصول على الترقية العلمية خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي فإن التأخير في التقييم ومن ثم النشر يمثل معوق كبير بالنسبة له. وفي المقابل، يعتقد الباحث، ومن خلال تعامله مع إحدى المجلات العلمية كمقيم، أن إدارة المجلة لا تتحمل هذا التأخير بمفردها، حيث إن ردود المقيميين على تقييم البحث يأخذ فترة طويلة من الزمن وذلك إما بسبب انشغالهم، أو لغياب الحافز المادي المطلوب للإسراع في إجراء التقييم أو للأثنين معاً، وبالتالي لا تمتلك إدارة المجلة أي وسيلة ضغط على المقيميين على اعتبار أن عملهم تطوعي وبدون مقابل. تتوافق هذه النتيجة مع دراسة كاظم (2017) والتي أظهرت أن تأخر المدة الزمنية لنشر البحوث من أكبر المعوقات التي تواجه الباحثين العراقيين عند نشر بحوثهم في المجلات العلمية المحكمة. كذلك تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة كريبات (2014)، ودراسة مولج ومولج (2018)، ودراسة المغدوي (2019)، ودراسة الشربيني ومحمد (2014).

وإذا اعتبرنا أن النتيجة الأولى طبيعية، فإن النتيجة الثانية تبدوا مفاجئة وغير متوقعة، حيث يعتبر أفراد العينة أن إدارة المجلات العلمية مسيطراً علي شؤونها ومستفردون بها أشخاصاً محددين، وبالتالي، وحسب وجه نظرهم، فإن هيئة التحرير واللجنة الاستشارية لاوجود لها على أرض الواقع، وكنتيجة لذلك فهم يفرضون رؤيتهم وتوجهاتهم على المجلة، والذي قد ينعكس في استخدامها للأغراض الشخصية وذلك من خلال تأثير العلاقات الشخصية في قبول البحوث العلمية ونشرها. وفي هذا السياق يرى عبد المالك ودباغين (2019، ص102) إن "استعمال المحاباة والقرابة في الأمور العلمية ظاهرة شائعة في الوطن العربي (مملكات علمية أو وراثية)، فلا يهمهم العمل الجيد ....، بالإضافة إلى النشر بالمحسوبية كون الأفراد الناشرين لهم سلطة في البلد سواء كانت سياسية أو مالية أو عسكرية حيث إن بعض المجلات تتكرر فيها نفس الأسماء بمواضيع باهتة غير مجدية ،مما جعل هذه المجلات تراوح مكانها".

تتفق هذه النتيجة مع دراسة الطرشاني (2019) والتي أظهرت أن "الاعتماد على الوساطة في النشر" تعد من أهم المشكلات (حيث جاءت في الترتيب الثاني) التي تواجه النشر العلمي في الجامعات الليبية، كذلك تتفق مع دراسة مولج ومولج (2018) والتي أظهرت أن "أنتشار الاعتماد على الوساطة في نشر البحوث" تمثل أكبر معوق تنظيمي وإداري يواجه الباحثين عند نشرهم لبحوثهم العلمية في الجزائر. وقد عزى مولج ومولج ذلك إلى "غياب الضمير المهني وتغليب المصلحة الشخصية ... وهي ظاهرة غير أخلاقية تتنافى مع قيم النشر المتعارف عليه عالمياً، وعلى هذا الأساس أصبحت عملية التحكيم شكلية فقط"(677). إلا أن هذه النتيجة لا تتفق مع دراسة كريبات (2014) والتي أظهرت أن "تدخل العلاقات الشخصية في عملية قبول البحث ونشره" لا تكاد تمثل مشكلة لأعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية والمتعلقة بالبحث العلمي في مجال إجراءات النشر، حيث جاءت في الترتيب الأخير.

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أيضاً أن المعوق المتمثل في إن "إدارة بعض المجلات لا تنظر بجدية للتظلمات التي يقدمها الباحثون عند رفض بحوثهم" قد جاء في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي قدره (3.69)، يليه في الترتيب المعوقان المتمثلان في "تتمسك هيأة تحرير المجلات العلمية بكل التعديلات التي يطلبها المقيميين والتي قد تكون موضع خلاف" و "اختيار المقيميين من قبل إدارة المجلة يعتمد على العلاقات الشخصية وليس الكفاءة" والتي جائن في الترتيب الرابع، والرابع مكرر بمتوسط حسابي قدره (3.63). إن النتيجة الأولى قد تمثل مؤشراً سلبياً على مدى التقصير في تعاطي بعض المجلات مع التظلمات التي يقدمها الباحثون عند رفض بحوثهم، والذي قد يفهم منه أنه يمثل انحيازاً من إدارة المجلة إلى رأي وقرار المقيميين (المحكمين)، وبالتالي تغاضيها عن تشددهم تجنباً الصدام معهم وذلك للحفاظ على علاقة جيدة معهم لضمان الاستفادة من استمرار خدماتهم مستقبلاً. وبالرغم من ذلك كله، فإن أفراد العينة يقرون بأنه لا توجد هناك ظاهرة مستشريه في رفض البحوث المقدمة للنشر، وظهر ذلك جلياً في الفقرة المتمثلة في "الارتفاع الغير المبرر لعدد البحوث التي يتم رفضها للنشر في بعض المجلات"، حيث اعتبرت من وجهة نظرهم أقل المعوقات والصعوبات حدة، والتي جاءت في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي قدره (3.09).

أما فيما يتعلق بالنتيجة الثانية، فإن إدارة المجلة تتمسك بكل التعديلات التي يطلبها المقيم والتي قد يودي أحياناً إلى نشوب خلاف مع الباحثين، وهذا ما قد يمثل اجحافاً بحق الباحثين، ويعزز فرضية انحياز إدارة المجلة للمقيميين (المحكمين)، وإن كان في ظاهره يبدوا فعلاً طبيعياً. أما فيما يخص عملية اختيار المقيميين ومدى تأثير العلاقات الشخصية بعملية الاختيار، فإن هذه النتيجة تبدوا متوافقة مع النتيجة التي هي في الأعلى والتي جاءت في الترتيب الثاني، والتي يدعي فيها أفراد العينة أن بعض الأشخاص المحسوبين على المجلة يستفردون بإدارة شؤونها وفرض رؤيتهم وأجندتهم الخاصة عليها بالرغم من وجود هيئة تحرير ولجنة استشارية بها، وهذا يجعلهم –حسب وجه نظر أفراد العينة– يستخدمونها لمآربهم الشخصية في تحسين علاقاتهم بالمقيميين (المحكمين)، وإن كان ذلك على حساب الكفاءة.

في المقابل، يظهر الجدول رقم (3) أن الفقرة المتمثلة في "قلة المجلات العلمية المحكمة بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية" لا تمثل عائق عند نشر بحوثهم العلمية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.94)، يليها الفقرة المتمثلة في "اشتراط بعض المجلات إعطاء الأولوية للبحوث التطبيقية على حساب البحوث النظرية" بمتوسط حسابي قدره (3). إن النتيجة الأولى تبدوا طبيعية إذا أخذنا في الاعتبار العدد الكبير من المجلات العلمية المحكمة التي أشهرت في السنوات الأخيرة في العديد من الكليات، بحيث لم تعد توجد هناك كلية اقتصاد في الجامعات الليبية إلا وبها مجلة علمية محكمة، وهذا الذي لم يكن موجوداً في السابق، حيث أظهرت دراسة كريبات (2014) أن "قلة المجلات العلمية المحكمة محلياً" تمثل أكبر مشكلة تواجه أعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية في مجال إجراءات نشر البحوث العلمية.[2]

2– ما هي معوقات وصعوبات النشر العلمي المرتبطة بالمقيمين (المُحكمين) بالمجلات العلمية المُحكمة بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية؟

للإجابة على هذا السؤال تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات وصعوبات النشر العلمي والمتعلقة بالمقيميين (المحكمين) . والجدول رقم (4) يبن إجابات أفراد العينة.

[2] في الفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة وهي 2013 لم تكن هناك مجلات علمية في أغلب كليات الاقتصاد ومنها كليتي الاقتصاد بالخمس وزليتن اللتان كانتا تتبعان جامعة المرقب في ذلك الوقت.

الجدول رقم (4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات أفراد العينة عن معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالمقيمين (المُحكمين)

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	التشدد الغير مبرر من بعض المقيمين عند تقييم البحوث العلمية	3.89	.86675	5
2	رغبة بعض المقيمين لتحقيق الشهرة والتميز من وراء رفضهم المتكرر للبحوث	3.51	1.03955	10
3	التضارب الكبير الذي قد يحدث أحياناً بين ملاحظات المقيمين للبحث الواحد	4.17	.56806	1
4	الاختلاف في منهجية تقييم البحوث العلمية بسبب اختلاف المدارس الفكرية التي ينتمي إليها المقيمين	4.09	.65849	2
5	عدم تقديم المقيمين أسباب ومبررات واضحة ومقنعة عن سبب رفضهم للبحوث العلمية	3.74	1.03875	7
6	تُبنى قرارات المقيمين على الإطار النظري والفكري الذي يتبنونه	3.51	.91944	10
7	رفض المقيمين لبعض البحوث العلمية بالرغم من إمكانية تعديلها لتكون قابلة للنشر	4.06	.63906	3
8	تعصب بعض المقيمين لمنهج أو فكر أو نظام سياسي معين والذي يكون أحياناً سبباً في رفض البحوث	3.71	.95706	8
9	ضُعف الالتزام بأخلاقيات التحكيم العلمي لبعض المقيمين	3.43	.85011	11
10	المجهولية التي يتمتع بها المقيمين تجعل بعضهم يستفردون بالباحث دون رقيب	3.54	.78000	9
11	عدم توفر النزاهة والموضوعية في عملية تحكيم البحوث العلمية	3.23	1.00252	13
12	ضعف مساهمة المقيمين في إثراء البحث العلمي المقدم للنشر وتطويره	3.74	.85209	7
13	عجز بعض المقيمين عن توجيه ملاحظات دقيقة قد يستفيد منها الباحثين في تطوير مهاراتهم البحثية	3.97	.61767	4
14	وجود ظاهرة التقييم السلبي لاحتكار الألقاب العلمية من قبل المقيمين	3.34	1.02736	12
15	عدم اقتناع بعض المقيمين بالردود التي يقدمها الباحثين على ملاحظاتهم	3.83	.61767	6
**	**المجال الكلي**	**3.72**	**0.85477**	**

يبين الجدول رقم (4) أن أعضاء هيئة التدريس يعتبرون أن "التضارب الكبير الذي قد يحدث أحياناً بين ملاحظات المقيمين للبحث الواحد" أكثر المعوقات والصعوبات حدة والمرتبط بالمقيمين، حيث جاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي قدره (4.17)، يليه في الترتيب المعوق المتمثل فيه "الاختلاف في منهجية تقييم البحوث العلمية بسبب اختلاف المدارس الفكرية التي ينتمي إليها المقيمين" وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.09). كذلك جاءت في الترتيب الثالث الفقرة المتمثلة في "رفض المقيمين لبعض البحوث العلمية بالرغم من إمكانية تعديلها لتكون قابلة للنشر" بمتوسط حسابي قدره (4.06).

نلاحظ من النتيجة الأولى أن أعضاء هيئة التدريس يعانون من التضارب الحاصل في ملاحظات المقيمين للبحث الواحد، والذي قد يسبب لهم إرباك فيما يتعلق بأي الملاحظات يأخذون في الاعتبار، والتي قد تكون؛ إما بتصحيح الخطاء الواقع، أو تعديل المطلوب تعديله، أو إضافة النقص الحاصل، خاصةً وإن تجاهل ملاحظات أحد المقيمين قد يعني أن نتيجة تقييمه النهائية للبحث ستكون الرفض. إن هذه النتيجة قد تكون أحد أهم أسبابها ما جاء في النتيجة الثانية والتي تتمثل في الاختلاف في المدارس الفكرية التي ينتمي إليها المقيمين والتي انغرست فيهم من خلال المدارس الفكرية التي تتبناها الجامعات التي درسوا فيها مرحلة الدراسات العليا وتحصلوا فيها على درجة

الدكتوراه . وكما هو معلوم أن مرحلة الدكتوراه في المحاسبة لا تدرس محليا وإنما يبتعث الطلاب إلى الخارج لدراستها في جامعات عدة دول والتي غالباً ما تكون منتشرة في القارات الخمس، وكنتيجة لذلك يرجع أعضاء هيئة التدريس بخلفيات فكرية مختلفة.

أما فيما يتعلق بالنتيجة الثالثة، والتي تتمثل في رفض المقيمين لبعض البحوث التي قد تكون قابلة للتعديل لتكون صالحة للنشر والتي يرى أفراد العينة أنها تمثل ثالث أكبر معوق يواجههم فيما يتعلق بالمقيمين عند نشر بحوثهم العلمية، والذي قد يتراءى لهم عند الاطلاع على أسباب الرفض والتي يعتقدون أنه يمكن الأخذ بها وتعديلها، وكذلك يتجلى لهم ذلك عندما يقومون بإعادة إرسال البحث المرفوض إلى مجلة أخرى والذي يكون نتيجة تقييمه أنها قابلة للتعديل ومن ثم النشر.

كما نلاحظ من الجدول رقم (4) أن الفقرة المتمثلة في "عجز بعض المقيمين عن توجيه ملاحظات دقيقة قد يستفيد منها الباحثين في تطوير مهاراتهم البحثية" قد جاءت في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي بلغ (3.97)، يليه في الترتيب المعوق المتمثل في "التشدد الغير مبرر من بعض المقيمين عند تقييم البحوث العلمية" بمتوسط حسابي قدره (3.89)، أما في الترتيب السادس فقد جاءت الفقرة المتمثلة في "عدم اقتناع بعض المقيمين بالردود التي يقدمها الباحثين على ملاحظاتهم" بمتوسط حسابي بلغ (3.83). إن النتائج السابقة قد تمثل انعكاساً واضحاً لعدم رضاء أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة عن أداء المقيمين (المحكمين) بالمجلات العلمية المحكمة الصادرة عن كليات الاقتصاد والذي برز واضحاً في شدة انتقادهم لهم، لدرجة اتهامهم بالعجز عن تقديم الملاحظات القيمة التي قد يستفيدون منها لتطوير مهارات البحثية، وبدلاً من ذلك لم يروا منهم سوى التشدد الغير مبرر في رفض البحوث، وتسفيه الردود التي يقدمها الباحثين على ملاحظاتهم. تتفق النتائج السابقة مع دراسة مولج ومولج (2018) والتي أظهرت "عدم الواقية في التحكيم" من أكبر المعوقات التي تواجه الباحثين عند نشر بحوثهم العلمية في الجزائر، ويرى الباحثان أن ذلك يتجلى في تناقض تقارير المحكمين نتيجة اختلاف المدارس الفكرية التي ينتمون إليها، ونتيجة غياب معايير محددة للحكم على جودة وأصالة البحث، بالإضافة إلى عجزهم على توجيه ملاحظات يستفيد منها الباحثين في تطوير مهاراتهم البحثية.

في المقابل، نلاحظ من الجدول رقم (4) أن الفقرات المتمثلة في "عدم توفر النزاهة والموضوعية في عملية تحكيم البحوث العلمية" و "وجود ظاهرة التقييم السلبي لاحتكار الألقاب العلمية من قبل المقيمين" و "ضعف الالتزام بأخلاقيات التحكيم العلمي لبعض المقيمين" قد جاءت في التراتيب الأخيرة كأقل المعوقات والصعوبات حدة بمتوسط حسابي قده (3.23)، (3.34)، (3.43) على التوالي. نلاحظ من النتائج السابقة أنه وبالرغم من عدم الرضاء الذي أظهره أعضاء هيئة التدريس على عملية التقييم، لدرجة اتهام المقيمين بالتقصير والتشدد والعجز وربما أيضاً التعالي، غير أنهم ينزهونهم من التحيز وعدم النزاهة والموضوعية، وينفون عنهم الأنانية المتمثلة في احتكار الألقاب العلمية، وكذلك يتجنبون الطعن في أخلاقياتهم المهنية. وهذا كله يمثل مؤشراً جيداً، وشهادة طيبة، ودلالة واضحة على المستوى المسئول الذي يتحلى به أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة. أي وبالرغم من حدة الخلاف الذي أظهروه تجاه زملائهم من أعضاء هيئة التدريس المقيمين (المحكمين) إلا أن ذلك لا يفسد للود قضية، ولا يجعلهم ذلك يفترون عليهم بدون وجه حق وينعتونهم بصفات ليست موجودة بهم. بمقارنة هذه النتائج ببعض الدراسات السابقة نلاحظ عدم وجود اتفاق مع نتائج دراسة الطرشاني (2019) والتي أظهرت أن "الشعور بعدم موضوعية المحكمين" تمثل أكبر مشكلة تواجه الباحثين في جامعة الزيتونة، كذلك لا تتفق مع دراسة كاظم (2017).

3- ما هي معوقات وصعوبات النشر العلمي المرتبطة بالباحثين أنفسهم والتابعين لكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية؟

للإجابة على هذا السؤال تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات وصعوبات النشر العلمي والمتعلقة بالباحثين أنفسهم. والجدول رقم (5) يبن إجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات أفراد العينة عن معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالباحثين أنفسهم

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	غياب الأصالة والجدية في بعض البحوث المقدمة للنشر	3.86	.69209	5
2	الضعف الواضح في المنهجية لبعض البحوث العلمية المقدمة للنشر	3.83	1.01419	6
3	عدم التزام بعض الباحثين بشروط وضوابط النشر في المجلة	3.60	.97619	7
4	عدم التزام بعض الباحثين بالأمانة العلمية في البحوث العلمية	3.83	.89066	6
5	عدم وجود رغبة في النشر في المجلات العلمية وتفضيل المشاركة في المؤتمرات العلمية بدلاً عن ذلك	3.89	.99325	4
6	قيام بعض الباحثين بتقديم بحث علمي للنشر سبق وأن شارك به في مؤتمر علمي	3.26	.95001	10
7	عدم التزام الباحثين بإجراء كل التعديلات المطلوبة من المقيمين على مسودة البحث	3.43	.97877	8
8	عدم قناعة الباحثين وقبولهم بالقرارات الصادرة عن المقيمين والتسليم بها	3.40	.91394	9
9	شعور الباحثين بالإحباط نتيجة للرفض المتكرر لبحوثهم والذي يجعلهم يحجمون عن نشرها محلياً والبحث عن بدائل أخرى	4.00	1.02899	2
10	عدم رضا الباحثين على نتيجة التقييم ويتأتى ذلك عند مقارنة بحوثهم بالبحوث الأخرى المنشورة في نفس المجلة العلمية	3.97	.89066	3
11	الأحداث الراهنة في البلد أثرت سلباً على مزاج الباحثين في إجراء البحوث، أو استكمالها، أو تقديمها للنشر	4.43	.97877	1
**	**المجال الكلي**	**3.77**	**0.97655**	**

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن أفراد العينة يعتبرون أن "الأحداث الراهنة في البلد أثرت سلباً على مزاج الباحثين في إجراء البحوث، أو استكمالها، أو تقديمها للنشر" تمثل أكبر معوق يواجههم على الأطلاق فيما يتعلق بكل الإجراءات المرتبطة بالبحث العلمي من إجراء، واستكمال، والتقديم للنشر والذي جاء بمتوسط حسابي بلغ (4.43). وكما هو معلوم أن البلاد مرت ولازالت تمر بمرحلة متقلبة من الصراعات السياسية والعسكرية على السلطة، والذي أثرت سلبا على مختلف نواحي الحياة، فانقسمت البلاد إلى شرق وغرب وبها انقسمت أغلب المؤسسات في الدولة، مما أدى إلى ضعفها، ولم تسلم حتى الموارد النفطية التي تعتمد عليها الدولة في توفير الموارد المالية من هذا الصراع. كل ذلك انعكس سلبا على حياة المواطن العادي ومنهم عضو هيئة التدريس فأصبح همه الأول وشغله الشاغل هو توفير المستلزمات الضرورية له ولأسرته، ومما زاد الأمر سوء هو تفشي فيروس كورونا المستجد وما صاحبه من توقف للدراسة وإغلاق للجامعات وأغلب مؤسسات الدولة لفترة طويلة، كل ذلك أثر سلباً على نفسية ومزاج عضو هيئة التدريس في إجراء البحوث العلمية.

كذلك يبين الجدول رقم (5) أن الفقرة المتمثلة في "شعور الباحثين بالإحباط نتيجة للرفض المتكرر لبحوثهم والذي

يجعلهم يحجمون عن نشرها محلياً والبحث عن بدائل أخرى" تعتبر ثاني معوق من حيث الأهمية، حيث جاء في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي قدره (4)، يليه في الترتيب الفقرة المتمثلة في "عدم رضا الباحثين على نتيجة التقييم ويتأتى ذلك عند مقارنة بحوثهم بالبحوث الأخرى المنشورة في نفس المجلة العلمية" كثالث معوق من حيث الأهمية بمتوسط حسابي بلغ (3.97)، بينما جاء المعوق المتمثل في "عدم وجود رغبة في النشر في المجلات العلمية وتفضيل المشاركة في المؤتمرات العلمية بدلاً عن ذلك" في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي قدره (3,89). تعتبر النتائج السابقة مكملة للنتائج المذكورة في الجدولين (3) و(4) أعلاه، حيث إنه وعند قيام المقيمين (المحكمين) برفض البحوث العلمية للباحثين من أعضاء هيئة التدريس (والتي قد تكون قابلة للتعديل حسب وجه نظر أفراد العينة)، وعند عدم تقديم المقيمين لأسباب مقنعة للباحثين عن أسباب الرفض، وعند عدم اقتناعهم بالردود التي يقدمها الباحثين على ملاحظاتهم، وكذلك عند عدم قيام إدارة المجلات بالنظر بجدية للتظلمات التي يقدمها هؤلاء الباحثين، فإن نتيجة ذلك سوف تنعكس في الشعور بالإحباط وعدم الرضاء من الباحثين، وخاصةً عندما يقارن أعضاء هيئة التدريس بحوثهم المرفوضة مع البحوث المنشورة على نفس المجلة العلمية، مما قد يجعلهم يحجمون عن نشرها محليا والبحث عن بدائل أخرى كالمشاركة بأبحاثهم في المؤتمرات العلمية التي تقام محلياً أو دولياً، حيث يكون التقييم فيها أقل تشدداً.

كما نلاحظ من الجدول رقم (5) أيضاً أن المعوقات والصعوبات المتمثلة في "غياب الأصالة والجدية في بعض البحوث المقدمة للنشر" و" الضعف الواضح في المنهجية لبعض البحوث العلمية المقدمة للنشر" و"عدم التزام بعض الباحثين بالأمانة العلمية في البحوث العلمية" و"عدم التزام بعض الباحثين بشروط وضوابط النشر في المجلة" قد جاءت في الترتيب الخامس والسادس والسادس مكرر والسابع بمتوسط حسابي قدره (3.86) و(3.83) و(3.83) و(3.60) على التوالي. تبين النتائج السابقة أنه وبالرغم من أن أعضاء هيئة التدريس يلقون باللوم على إدارة المجلات العلمية، وعلى المقيمين (المحكمين) فيما يلاقونه من معاناة عند نشر بحوثهم العلمية إلا أنهم لا يبرؤن أنفسهم وزملائهم الباحثين من التقصير، حيث يقرون بغياب الأصالة العلمية، ووجود ضعف في المنهج العلمي لبعض البحوث المقدمة للنشر، وعدم التزام بعض الباحثين بالأمانة العلمية، وعدم التقيد التام بشروط ضوابط النشر بالمجلات العلمية. تتفق هذه النتيجة مع دراسة مولج ومولج (2018) والتي أظهرت أن أولى المشكلات المنهجية التي يعاني منها الباحث هي عدم أصالة المواضيع المقدمة للنشر، ويرى الباحثان أن ذلك يعود إلى أنتشار ظاهرة معالجة مشكلات وهمية وافتراضية، أي مفتعلة وغير حقيقية، أو مجرد عملية استنساخ مشكلة من دراسة أجنبية.

في المقابل يظهر الجدول رقم (5) أن الفقرة المتمثلة في "قيام بعض الباحثين بتقديم بحث علمي للنشر سبق وأن شارك به في مؤتمر علمي" تمثل أقل المعوقات والصعوبات حدة، ولا تكاد تمثل معوقاً حقيقياً عند نشر بحوثهم العلمية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (3.26). إن هذه النتيجة تبدوا طبيعية باعتبار أن الهدف من النشر العلمي يكون في الغالب لغرض الترقية العلمية، وأن البحوث العلمية المشاركة في المؤتمرات العلمية تكون صالحة للترقية العلمية، وبالتالي لا يرى الباحثين من أعضاء هيئة التدريس حاجة لإعادة نشرها في المجلات العلمية المحكمة، كما وأنه وفي حالة تقديمها للنشر في المجلات العلمية فأنه يمكن اكتشاف ذلك بسهولة لأنها ستكون متاحة على موقع المؤتمر العلمي المشارك فيه على شبكة الإنترنت.

4- ما هي معوقات وصعوبات النشر العلمي المرتبطة بالكليات والجامعات الليبية؟

للإجابة على هذا السؤال تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول

معوقات وصعوبات النشر العلمي والمتعلقة بالكليات والجامعات الليبية. والجدول رقم (6) يبن إجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات أفراد العينة عن معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالكلية والجامعات الليبية

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	عدم تخصيص الجامعات الميزانية اللازمة للمجلات العلمية	4.46	.70054	1
2	عدم وجود تغيير وتحديث في إدارة المجلات والذي انعكس سلباً على جودة أداءها، وبالتالي عدم تطورها	4.14	.77242	5
3	عدم توفير الجامعة للوسائل المساعدة للنشر (مثل الحواسيب، والطابعات)	4.09	.88688	6
4	عدم توفير شبكة الإنترنت بالكلية للمساعدة في التواصل مع المجلات العلمية المُحكمة	4.06	.99832	7
5	عدم تثمين البحوث المتميزة المنشورة بالمجلات العلمية	4.31	.67612	3
6	عدم توفير إدارة الجامعة مركز تحليل إحصائي لمساعدة الباحثين في تحليل البيانات	4.40	.65079	2
7	عدم قيام أغلب الجامعات بمتابعة طريقة عمل المجلات العلمية التي تتبعها وضمان جودتها	4.03	.66358	8
8	عدم وضع إدارة الجامعة ضوابط ومعايير للتقييم العلمي للبحوث وإلزام المجلات التابعة لها للتقيد بها	3.97	.56806	9
9	عدم وضع إدارة الجامعة دليل لأخلاقيات النشر العلمي وإلزام المجلات العلمية التابعة لها للتقيد بها	3.91	.74247	10
10	عدم تخصيص الجامعة مقابل مادي (أو إعفاء من التدريس) لهيئة تحرير المجلات العلمية حتى يتفرغوا لإدارة المجلات العلمية.	4.14	.80961	5
11	عدم تقديم مكافاة للمقيمين والذي أثر سلباً على قبولهم للبحوث للتقييم، وعلى سرعة تقييمهم للبحوث العلمية	4.26	.74134	4
**	**المجال الكلي**	**4.16**	**0.80863**	**

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن المعوقات والصعوبات المرتبطة بالكلية والجامعة تعتبر الأهم بالمقارنة بالمعوقات السابقة الذكر، حيث إن أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة يعتبرون أن "عدم تخصيص الجامعات الميزانية اللازمة للمجلات العلمية" يمثل أكبر عائق مرتبط بالكلية والجامعة يواجههم عند نشر بحوثهم العلمية، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.46). تمثل قلة الموارد المالية المتاحة للمجلات العلمية من أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه المجلات العلمية والذي أنعكس سلباً على عملها من إدارة وتقييم وتحرير ونشر، حيث إن إدارة المجلة تعمل بشكل تطوعي ولا وجود لأي مكافآت أو حتى إعفاء من العبء التدريسي للقائمين عليها (والذي اُعتبر معوقاً وجاء في الترتيب الخامس)، أضف إلى ذلك أن المحكمين يقومون بتقييم البحوث العلمية مجاناً وبدون أي مقابل، مما أثر سلباً على استمراريتهم في العمل مع إدارة المجلات العلمية، وعلى قبولهم للبحوث العلمية لتقييمها (والذي اُعتبر معوقاً وجاء في الترتيب الرابع).

بسبب كل ذلك، اضطرت على ما يبدو إدارة المجلات العلمية لتدبير حاجاتها بنفسها، وذلك من خلال الاستعانة بإدارة الكليات لتوفير المستلزمات الضرورة لعمليات التحرير والنشر من أجهزة ومعدات وقرطاسية، كما أجبرها ذلك أيضاً إلى التقليل من الأعداد الصادرة من المجلة في السنة إلى أقل حد ممكن، إضافةً إلى اضطرارها لإقامة بعض العلاقات الشخصية مع بعض المقيمين (المحكمين) لضمان استمراريتهم للعمل مع المجلة على سبيل التطوع، مما قد يجعل إدارة المجلة تتجنب الضغط على المقيمين بكثرة الطلبات، وتتفادى المواجهة معهم ومجاراتهم ما أمكن

ذلك. ولكن وبعد كل ذلك، وبدلاً من أن تحسب هذه الأعمال لإدارة المجلات العلمية، وضعت من قبل الباحثين من أعضاء هيئة التدريس في دائرة الاتهام بالغموض، والتقصير، والمحاباة، وعدم المسؤولية، غير مدركين لحجم المعاناة التي تتكبدها إدارة المجلات العلمية في سبيل تقييم وتحرير ونشر البحوث العلمية. تتفق هذه النتيجة مع دراسة الشربيني ومحمد (2014)، ومع دراسة الطرشاني (2019) والتي أظهرت أن "نقص التمويل" من أكبر المشكلات التي تواجه عملية النشر العلمي في المجلات العلمية بالجامعات الليبية، كذلك تتفق مع دراسة مولج ومولج (2018) والتي أظهرت أن "عدم كفاية الميزانيات المخصصة للمجلات العلمية" أكبر عائق تمويلي يواجه النشر العلمي للبحوث في المجلات العلمية في الجزائر.

كما نلاحظ من الجدول رقم (6) أيضاً أن المعوق المتمثل في "عدم توفير إدارة الجامعة مركز تحليل إحصائي لمساعدة الباحثين في تحليل البيانات" من أهم المعوقات والصعوبات التي تواجههم والذي جاء في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ (4.40). إن الباحثين من أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة تكون بحوثهم في الغالب تطبيقية وميدانية وتكون الأداة الأكثر استخداماً هي استمارة الاستبيان، ومن أجل تحليل بيانات بحوثهم العلمية يضطروا في الغالب لاستخدام الأساليب الإحصائية، والتي عادة ما تنقصهم المعرفة والدراية الكاملة في استخدامها، مما قد يضطرهم إلى الاستعانة ببعض المكاتب الخدمية التي توفر هذه الخدمة بمقابل مادي مما يزيد الأعباء المالية التي على كاهلهم. تتوافق هذه النتيجة مع دراسة كريبات (2014) والتي أظهرت أن "عدم توفر مركز متخصص لتقديم الخدمات الإحصائية للأبحاث العلمية في الجامعة" من أهم المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية عند إجراء بحوثهم العلمية.

كما يظهر الجدول رقم (6) أن الفقرة المتمثلة في "عدم وجود تغيير وتحديث في إدارة المجلات والذي انعكس سلباً على جودة أداءها، وبالتالي عدم تطورها" فقد جاءت من ضمن أهم المعوقات والصعوبات، حيث جاءت في الترتيب الخامس مكرر بمتوسط حسابي قدره (4.14). إن هذه النتيجة ربما تكون متوقعة بالنظر إلى تذمر أعضاء هيئة التدريس وعدم رضاهم عن أداء إدارة المجلات العلمية الذي ظهر جلياً في النتائج الظاهرة في الجدول رقم (3) أعلاه، لدرجة أنهم يعتقدون أن إدارة شؤون المجلة تدار ومسيطراً عليها من اشخاص محددين، وهم من يفرضون رؤيتهم وتوجهاتهم على المجلة، وبالتالي فهم يرون ضرورة تغيير وتحديث إدارة المجلات للتخلص من هذه الهيمنة، ولكي تدار إدارة شؤون المجلات من كامل هيكلها الإداري المصمم لها من رئاسة وهيئة تحرير ولجنة استشارية.

كما يبين الجدول رقم (6) أيضاً أن الفقرات المتمثلة في "عدم قيام أغلب الجامعات بمتابعة طريقة عمل المجلات العلمية التي تتبعها وضمان جودتها" و "عدم وضع إدارة الجامعة ضوابط ومعايير للتقييم العلمي للبحوث وإلزام المجلات التابعة لها للتقيد بها" و"عدم وضع إدارة الجامعة دليل لأخلاقيات النشر العلمي وإلزام المجلات العلمية التابعة لها للتقيد به" قد مثلت معوقات وصعوبات ذات أهمية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.03)، (3.97)، (3.91) على التوالي. إن هذه النتائج تعتبر مؤشراً واضحاً على مدى الإحباط، والاستياء، وعدم الرضاء الذي يشعر به أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة تجاه الطريقة التي تدار بها المجلات العلمية المحكمة الصادرة عن كليات الاقتصاد، وهم بذلك يوجهون بالأئمة بالدرجة الأولى على إدارة الجامعات، وذلك من خلال عدم قيام هذه الجامعات بمتابعة طريقة عمل المجلات العلمية، وعدم وضع ضوابط ومعايير للتقييم العلمي للبحوث العلمية، وعدم وضع دليل أخلاقي للنشر العلمي وإلزام المجلات العلمية للتقيد بها.

المستوى الكلي لمعوقات وصعوبات النشر العلمي في المجلات العلمية المُحكمة بكليات الاقتصاد:

لتحديد المستوى الكلي لمعوقات وصعوبات النشر العلمي تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مجال من المعوقات والصعوبات، وللمستوى الكلي للمجالات، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7)

المتوسط الحسابي والترتيب لإجابات أفراد العينة عن المستوى الكلي لمعوقات وصعوبات النشر العلمي

ر.م	المجال	المتوسط الحسابي	الترتيب
1	معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالمجلات العلمية	3.49	4
2	معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالمقيمين (المحُكمين)	3.72	3
3	معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالباحثين أنفسهم	3.77	2
4	معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالكلية أو الجامعة	4.16	1
**	**المستوى الكلي للمعوقات والصعوبات المتعلقة بالنشر العلمي**	3.79	**

نلاحظ من الجدول رقم (7) أن المستوى الكلي لمعوقات وصعوبات النشر قد كان مرتفعاً، فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.79)، حيث جاءت معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالكية أو الجامعة في الترتيب الأول بمتوسط حسابي قدره (4.16)، يليه في الترتيب المعوقات والصعوبات المتعلقة بالباحثين أنفسهم حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.77)، ثم جاء في الترتيب الثالث المعوقات والصعوبات المرتبطة بالمقيميين (المحكمين) بمتوسط حسابي قدره (3.72)، بينما المعوقات والصعوبات المرتبطة بالمجلات العلمية فقد جاءت في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ (3.49).

نلاحظ من النتيجة أعلاه أن المعوقات والصعوبات المرتبطة بالكلية أو الجامعة كانت أكثر حدة فيما يتعلق بالنشر العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة، حيث كان المتوسط الحسابي مرتفعاً بالمقارنة بالمعوقات الأخرى. أما فيما يتعلق بالمعوقات والصعوبات المرتبطة بالباحثين أنفسهم، وتلك المتعلقة بالمقيميين (المحكمين) فكانت مرتفعة ومتقاربة من حيث المتوسط الحسابي. وهذا على ما يبدوا قد يمثل إقراراً من أفراد العينة على أن العبء الأكبر لهذه المعوقات والصعوبات (بعد الكلية والجامعة) يقع على عاتق أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة سواء كانوا باحثين أو مقيميين (محكمين)، أما إدارة المجلات فهي تتحمل القدر الأيسر منها. تتفق نتائج الدراسة في مجملها مع أغلب الدراسات التي أُجريت في جامعات بعض الدول العربية، ومن هذه الدراسات؛ دراسة حمدان (2011)، ودراسة عبد الرزاق وآخرون (2013)، ودراسة الشربيني ومحمد (2014)؛ ودراسة كاظم (2017)، ودراسة مولج ومولج (2018)، ودراسة الطرشاني (2019)، ودراسة القاسم (2019).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:-

والذي ينص على: هل تختلف المعوقات والصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة عند نشر بحوثهم في المجلات العلمية المُحكمة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية باختلاف: الكلية، والصفة، والمؤهل العلمي، والدرجة العلمية؟

للإجابة على هذا السؤال تم اختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة به والتي تنص على:-

H0:لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05)) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيئة

التدريس في أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد حول معوقات وصعوبات النشر العلمي تُعزى للمتغيرات (الكلية، والصفة، والمؤهل العلمي، والدرجة العلمية).

لاختبار الفرضية الرئيسية تم اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة منها وهي:

H01: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05)) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد حول معوقات وصعوبات النشر العلمي تُعزى لمتغير الكلية.

لاختبار الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) للكشف عن الفروقات بين المجموعات، والجدول رقم (8) يبين نتائج اختبار (ت):

الجدول رقم (8)

تحليل اختبار (ت) لدلالة الفروق في معوقات النشر العلمي

تبعاً لمتغير الكلية

المجال	اقتصاد المرقب		اقتصاد الاسمرية		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المعوقات والصعوبات المتعلقة بالمجلة	3.64	0.57424	3.24	0.65479	1.874	0.719
المعوقات والصعوبات المتعلقة بالمقيميين (المُحكمين)	3.78	0.48944	3.61	0.58148	0.979	0.756
المعوقات والصعوبات المتعلقة بالباحثين أنفسهم	3.72	0.64093	3.86	0.39210	-0.716	0.136
المعوقات والصعوبات المتعلقة بالكلية والجامعة	4.24	0.40331	4.04	0.41913	1.401	0.990
المستوى الكلي للمجالات	3.82	0.41781	3.63	0.44238	1.251	0.614

يبين الجدول رقم (8) أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في المجالات الفرعية لمعوقات وصعوبات النشر العلمي وهي (المعوقات المتعلقة بالمجلة، والمعوقات المتعلقة بالمقيميين (المحكمين)، والمعوقات المتعلقة بالباحثين أنفسهم، والمعوقات المتعلقة بالكلية والجامعة) وللمستوى الكلي للمجالات تعزى لمتغير الكلية، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى للدراسة والتي تنص على أنه "لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05)) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد حول معوقات وصعوبات النشر العلمي تعزى لمتغير الكلية". إن هذه النتيجة تشير إلى أن معوقات وصعوبات النشر في المجلات العلمية المحكمة لا تختلف باختلاف الكلية (كلية الاقتصاد جامعة المرقب، كلية الاقتصاد الجامعة الأسمرية) فجميع الباحثين في هاتين الكليتين يواجهون معوقات وصعوبات النشر العلمي بنفس الدرجة من الحدة.

H02: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05)) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد حول معوقات وصعوبات النشر العلمي تُعزى لمتغير الصفة.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل التباين الاحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن الفروقات بين المجموعات، والجدول رقم (9) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي:

الجدول رقم (9)

تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في معوقات وصعوبات النشر في المجلات العلمية المحُكمة تبعا لمتغير الصفة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المعوقات والصعوبات المتعلقة بالمجلة	بين المجموعات	1.859	3	0.620	1.671	0.194
	داخل المجموعات	11.496	31	0.371		
	الكلي	13.355	34			
المعوقات والصعوبات المتعلقة بالمقيميين (المُحكمين)	بين المجموعات	1.189	3	0.396	1.505	0.233
	داخل المجموعات	8.163	31	0.263		
	الكلي	9.352	34			
المعوقات والصعوبات المتعلقة بالباحثين أنفسهم	بين المجموعات	0.614	3	0.205	0.633	0.599
	داخل المجموعات	10.020	31	0.323		
	الكلي	10.634	34			
المعوقات والصعوبات المتعلقة بالكلية والجامعة	بين المجموعات	0.555	3	0.185	1.083	0.371
	داخل المجموعات	5.297	31	0.171		
	الكلي	5.853	34			
المستوى الكلي للمجالات	بين المجموعات	0.284	3	0.095	0.489	0.693
	داخل المجموعات	6.015	31	0.194		
	الكلي	6.300	34			

يبين الجدول رقم (9) أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في المجالات الفرعية لمعوقات وصعوبات النشر العلمي وهي (المعوقات المتعلقة بالمجلة، والمعوقات المتعلقة بالمقيميين (المحكمين)، والمعوقات المتعلقة بالباحثين أنفسهم، والمعوقات المتعلقة بالكلية والجامعة)، وفي المستوى الكلي للمجالات تعزى لمتغير الصفة. وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية للدراسة والتي تنص على أنه "لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد حول معوقات وصعوبات النشر العلمي تعزى لمتغير الصفة". إن هذه النتيجة تشير إلى أن معوقات وصعوبات النشر في المجلات العلمية المحكمة لا تختلف باختلاف الصفة (باحث، مقيم، مسؤول نشر) فجميع الباحثين بكافة صفاتهم يواجهون معوقات وصعوبات النشر العلمي بنفس الدرجة من الحدة. تتفق هذه النتيجة مع دراسة مولج ومولج (2018) والتي أظهرت عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية لطبيعة معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية في الجامعات الجزائرية تعزى للمتغير الشخصي المتمثل في صفة الباحث.

H03 لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05)) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد حول معوقات وصعوبات النشر العلمي تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

لاختبار الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) للكشف عن الفروقات بين المجموعات، والجدول رقم (10) يبين نتائج اختبار (ت):

الجدول رقم (10)

تحليل اختبار (ت) لدلالة الفروق في معوقات النشر العلمي

تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المجال	ماجستير		دكتوراه		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المعوقات والصعوبات المتعلقة بالمجلة	3.71	0.35953	3.37	0.70824	1.542	0.023
المعوقات والصعوبات المتعلقة بالمقيميين (المُحكمين)	3.99	0.35100	3.57	0.54781	2.405	0.345
المعوقات والصعوبات المتعلقة بالباحثين أنفسهم	3.58	0.61332	3.87	0.51334	-1.524	0.215
المعوقات المتعلقة بالكلية والجامعة	4.15	0.39595	4.17	0.43309	-0.097	0.699
المستوى الكلي للمجالات	3.85	0.32891	3.69	0.47239	1.041	0.285

يبين الجدول رقم (10) أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في المجالات الفرعية لمعوقات وصعوبات النشر العلمي وهي (المعوقات المتعلقة بالمقيميين (المحكمين)، والمعوقات المتعلقة بالباحثين أنفسهم، والمعوقات المتعلقة بالكلية والجامعة) تعزى لمتغير المؤهل العلمي، غير أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية للمجال الفرعي لمعوقات النشر والمتعلقة بالمجلة تعزى لمتغير المؤهل العلمي. ولكن وبالنظر إلى المستوى الكلي للمجالات فإنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة والتي تنص على أنه "لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05)) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد حول معوقات وصعوبات النشر العلمي تعزى لمتغير المؤهل العلمي". إن هذه النتيجة تشير إلى أن معوقات وصعوبات النشر في المجلات العلمية المحكمة لا تختلف باختلاف المؤهل العلمي (ماجستير، دكتوراه) فجميع الباحثين بكافة مؤهلاتهم العلمية يواجهون معوقات وصعوبات النشر العلمي بنفس الدرجة من الحدة.

H04 لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05)) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد حول معوقات وصعوبات النشر العلمي تُعزى لمتغير الدرجة العلمية.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل التباين الاحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن الفروقات بين المجموعات، والجدول رقم (11) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي:

الجدول رقم (11)

تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في معوقات وصعوبات النشر في المجلات العلمية المحُكمة

تبعا لمتغير الدرجة العلمية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المعوقات والصعوبات المتعلقة بالمجلة	بين المجموعات	4.259	3	1.420	4.839	0.007
	داخل المجموعات	9.096	31	0.293		
	الكلي	13.355	34			
المعوقات والصعوبات المتعلقة بالمقيميين (المُحكمين)	بين المجموعات	2.259	3	0.753	3.290	0.034
	داخل المجموعات	7.093	31	0.229		
	الكلي	9.352	34			

المعوقات والصعوبات المتعلقة بالباحثين أنفسهم	بين المجموعات	0.212	3	0.071	0.210	0.889
	داخل المجموعات	10.422	31	0.336		
	الكلي	10.634	34			
المعوقات والصعوبات المتعلقة بالكلية والجامعة	بين المجموعات	0.127	3	0.042	0.230	0.875
	داخل المجموعات	5.725	31	0.185		
	الكلي	5.853	34			
المستوى الكلي للمجالات	بين المجموعات	0.970	3	0.323	1.880	0.154
	داخل المجموعات	5.330	31	0.172		
	الكلي	6.300	34			

يبين الجدول رقم (11) أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في المجالات الفرعية لمعوقات وصعوبات النشر العلمي وهي (المعوقات المتعلقة بالباحثين أنفسهم، والمعوقات المتعلقة بالكلية والجامعة) تعزى لمتغير الدرجة العلمية، غير أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية للمجالين الفرعيين لمعوقات النشر (المعوقات المتعلق بالمجلة، والمعوقات المتعلقة بالمقيمين (المحكمين)) تعزى لمتغير الدرجة العلمية. ولكن بالنظر إلى المستوى الكلي للمجالات فإنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) تعزى لمتغير الدرجة العلمية، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة والتي تنص على أنه "لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05)) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد حول معوقات وصعوبات النشر العلمي تعزى لمتغير الدرجة العلمية". إن هذه النتيجة تشير إلى أن معوقات وصعوبات النشر في المجلات العلمية المحكمة لا تختلف باختلاف الدرجة العلمية (مساعد محاضر، محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) فجميع الباحثين بجميع رتبهم العلمية يواجهون معوقات وصعوبات النشر العلمي بنفس الدرجة من الحدة. تتفق هذه النتيجة مع دراسة القاسم (2019)، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة مولج ومولج (2018) والتي أظهرت عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية لطبيعة معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية في الجامعات الجزائرية تعزى للمتغير الشخصي المتمثل في الدرجة العلمية للباحث. إلا أن نتائج هذه الدراسة لا تتفق مع دراسة المغدوي (2019) والتي أظهرت وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات إفراد العينة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية (أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، استاذ) فيما يتعلق بمعوقات النشر العلمي في المجلات العلمية المعتمدة من قاعدة البيانات العالمية (ISI) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال التحليل الإحصائي للبيانات تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1- أظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة يعتبرون أن طول الفترة الزمنية لتقييم البحوث العلمية والتأخير في نشرها تمثل أكبر معوق يعترضهم عند نشر بحوثهم العلمية.

2-أظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس يعتبرون أن للعلاقات الشخصية دور كبير في قبول البحوث العلمية ونشرها"، وأن هناك استفراد من أشخاص بعينهم في إدارة شؤون المجلات العلمية بالرغم من وجود هيئة تحرير ولجنة استشارية وبالتالي فرض رؤيتهم وتوجهاتهم.

3- أظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس يعتبرون أن التضارب الكبير الذي قد يحدث أحياناً بين

ملاحظات المقيمين للبحث الواحد، والاختلاف في منهجية تقييم البحوث العلمية بسبب اختلاف المدارس الفكرية التي ينتمي إليها المقيمين، وكذلك رفض المقيميين لبعض البحوث العلمية بالرغم من إمكانية تعديلها لتكون قابلة للنشر من أكثر المعوقات والصعوبات حدة والمرتبط بالمقيميين (المحكمين).

4- أظهرت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يعتبرون أن الأحداث الراهنة في البلد أثرت سلباً على مزاج الباحثين في إجراء البحوث، أو استكمالها، أو تقديمها للنشر، والتي تمثل أكبر معوق يواجههم على الأطلاق فيما يتعلق بكل الإجراءات المرتبطة بالبحث العلمي من إجراء، واستكمال، ونشر.

5- أظهرت نتائج الدراسة أن المعوقات والصعوبات المرتبطة بالكلية والجامعة تعتبر الأكثر أهمية، حيث إن أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة يعتبرون أن عدم تخصيص الجامعات الميزانية اللازمة للمجلات العلمية مثلت أكبر عائق مرتبط بالجامعة يواجههم عند نشر بحوثهم العلمية.

6- أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في المجالات الفرعية لمعوقات وصعوبات النشر العلمي وهي (المعوقات المتعلقة بالمجلة، والمعوقات المتعلقة بالمقيميين (المحكمين)، والمعوقات المتعلقة بالباحثين أنفسهم، والمعوقات المتعلقة بالكلية والجامعة) وكذلك في المستوى الكلي للمجالات تعزى للمتغيرات (الكلية، والصفة، المؤهل العلمي، والدرجة العلمية).

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

1- على القائمين بالمجلات العلمية العمل على إشراك كل الكيانات التي تتكون منها إدارة المجلة والعمل بروح الفريق الواحد حتى يتم إزاحة اللبس والشك الحاصل لدى بعض الباحثين حول آلية عمل الإدارة.

2- على إدارة المجلات العلمية التواصل مع بعضها البعض للتعاون ولتوحيد شروط النشر ومعايير التقييم لديها، والإبلاغ عن البحوث المرفوضة لدى كل منها حتى لا يتم قبولها وإعادة تقييمها مرة أخرى.

3- على إدارة الجامعات الليبية استحداث جسم مستقل تكون مهمته متابعة عمل المجلات العلمية التابعة لها، والعمل على إنشاء معايير تحكيم ودليل أخلاقي للتحكيم والنشر العلمي، والعمل على الرفع من جودتها.

4- على إدارة الجامعات تخصيص موارد مالية كافية للمجلات العلمية حتى يستطيع القائمين عليها تذليل المعوقات والصعوبات التي تعترضهم والعمل بأكثر شفافية.

5- على إدارة الجامعات توفير البنية التحتية اللازمة لإجراء البحوث العلمية من حواسيب وإنترنت وقرطاسية، والعمل على إنشاء مكتب إحصائي بالجامعة لمساعدة الباحثين في إجراء بحوثهم العلمية.

6- على إدارة الجامعات إيجاد آلية لتخفيض العبء الدراسي لعضو هيئة التدريس وذلك عن طريق احتساب العمل البحثي جزء من نصاب عضو هيئة التدريس، وحتى يكون حافزاً له لإجراء البحوث العلمية.

المصادر والمراجع

حسن، محمد صديق والكواري، عائشة جاسم (2003)، "**النشر الإلكتروني في الميزان**"، مجلة التربية، مجلد(32)، العدد (144)، ص ص 60 – 76.

خليفة، عادل محمد (2018)، "**التحول إلى النشر الإلكتروني: حلول واقعية**"، مجلة المكتبات والمعلومات، العدد (19)، ص ص 147–167.

الرسحاني، وفاء فهد (2012)، "**النشر الإلكتروني والبحث العلمي، دراسات عربية في التربية وعلم النفس**"، المجلد (22) العدد (1)، ص ص 203–247.

الشرع، إبراهيم والزعبي، طلال (2011)، "**مشكلات البحث التربوي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية الحكومية**"، دراسات، العلوم التربوية، المجلد 38، العدد (4) ص ص 1399 –1420.

الشربيني، غادة حمزة ومحمد، إيناس الشافعي (2014)، "**معوقات النشر في العلوم التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية**"، مجلة كلية التربية بجامعة طنطا، العدد (53)، ص ص 41–76.

الطرشاني، الدوكالي مفتاح (2019)، "**صعوبات النشر العلمي في الجامعات الليبية دراسة تقويمية: جامعة الزيتونة أنموذجاً**"، المؤتمر الدولي الأول: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في الوطن العربي، برلين – ألمانيا، ص ص 49– 78.

عبد المالك، بلال ودباغين، مريم جامعة (2019)، "**معيقات النشر العلمي في الوطن العربي**"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العام السادس، العدد (54)، ص ص 95–104.

عبد الرزاق، جنان صادق وحسن، مرزة حمزة ومزيد، رشيد حميد **(2013)**، "**مشاكل النشر العلمي والتحكيم في المجلات العراقية**"، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد (11)، ص ص 112– 125.

عباس، ياسر ميمون (2019)، "**الاتجاهات الحديثة للنشر العلمي للبحوث التربوية: أصول التربية نموذجاً**"، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المجلد (2)، العدد (3)، ص ص 277–322.

عامر، عبد العزيز عبد الحميد (2018)، "**اتجاهات الأساتذة الباحثين نحو نشر بحوثهم العلمية على شبكة الإنترنت – كلية الآداب جامعة صبراتة أنموذجاً**"، مجلة كلية الآداب، جامعة الزاوية – ليبيا، ص ص 120 – 146.

فالته، اليمين وزروقي، رياض (2019)، "**صعوبة نشر الابحاث العلمية في المجلات المحكمة وفق معايير البوابة الجزائرية ASJP"**، مؤتمر نظم التعليم العالي في الوطن العربي بين التشخيص والتطوير، جامعة رفيق الحريري، بيروت – لبنان، سنة 2019.

القاسم، حسام حسني (2019)، "**معيقات النشر في البحث العلمي التربوي بالوطن العربي من وجهة نظر الباحثين الفلسطينيين**"، المؤتمر العلمي الدولي العاشر بعنوان "التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والإنسانية في بيئة متغيرة"، اسطنبول، تركيا، ص ص 2271–2296.

كاظم، أمل مهدي (2017)، "**معوقات النشر الأكاديمي في المجلات العلمية المحكمة وسبل تجاوزها – مجلة دراسات تربوية أنموذجاً–**"، المؤتمر العلمي الثالث السنوي لكلية الآداب / جامعة واسط تحت شعار: حركة النشر وتطوير الدراسات الإنسانية، ص ص 9–21.

كريبات، موسى محمد، (2014)، "**أهداف البحث العلمي ومشكلاته لدى أعضاء هيأة التدريس بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، كلية الآداب والعلوم الخمس – جامعة المرقب، 281–318.

مصطفى،جمال مصطفى (2016)،"**العوامل المؤثرة في النشر العلمي في الأوعية الإلكترونية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية من وجهة نظرهم**"، المجلة التربوية، المجلد (30)، العدد (119)، ص ص 275–310.

ملحم، عصام توفيق **(2015)**، "**معوقات النشر الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية**"، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد (7)، العدد (3)، ص ص 1–14.

محمد، عزيزة إبراهيم وعبد الحكم، إيمان محمد وسلامة، أميرة ومصطفى، همت وسليمان، رحاب (2017)، "**النشر العلمي ودوره في النهوض بالبحث العلمي والجامعة، دراسات عربية في التربية وعلم النفس**"، عدد خاص بأوراق عمل وبحوث المؤتمر الدولي الأول لمركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات بجامعة بنها، ص ص 279 – 282.

المغدوي، عادل (2019)، "**معوقات النشر العلمي في المجلات العلمية المعتمدة من قاعدة البيانات العالمية (isi) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية**"، مجلة جامعة طيبة، المدينة المنورة، السعودية، ص ص 343–371.

مقبل، رضاء سعيد (2011)، "**النشر الجامعي في العصر الرقمي**"، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، مجلد (85).

مولج، كمال ومولج، فريدة (2018)، "**معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية**"، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد (3)، العدد (3)، ص ص668–687.

تقرير اليونيسكو للعلوم حتى 2030 (2015)، منشورات اليونيسكو، الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

تقرير اليونيسكو للعلوم (2010)، منشورات اليونيسكو، الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة

الناجم، محمد بن عبد العزيز **(2015)**، "**تصور مقترح لمتطلبات النشر العلمي في العلوم الشرعية بالجامعات السعودية**"، مجلة المنارة، المجلد (21)، العدد (4أ).

الهوش، أبوبكر محمود (2001)، "**التحول من النشر التقليدي إلى النشر الإلكتروني، المؤتمر العاشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكتروني وخدمات المعلومات**"، المعهد الأعلى للتوثيق، جامعة منوبة والاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ص ص 115–151.

همشري، عمر أحمد (2015)، "**مشكلات النشر العلمي في الوطن العربي ومعوقاته (الواقع والطموح)**"، المؤتمر السعودي الدولي الثاني للنشر العلمي، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

هلال، رؤوف عبد الحفيظ (2005)، "**تسويق الكتاب العربي، دراسة للواقع واستشراق المستقبل**"، المؤتمر العربي الأول تحت عنوان مستقبل صناعة الكتاب العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

استبيان

<u>السيد الزميل عضو هيئة التدريس</u>: أنا أقوم في الوقت الحاضر بإعداد ورقة بحثية بعنوان "**معوقات وصعوبات النشر في المجلات العلمية المُحكمة بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية، *"من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة"*** . وسوف أكون ممتناً جداً إذا تكرمتم وخصصتم جزءاً من وقتكم لتكملة الاستبيان المرفق حيث أن أراءكم و اقتراحاتكم سوف تكون في غاية الفائدة في المساعدة على تحقيق أهداف البحث.

الباحث

<u>الجزء الأول: المعلومات العامة:</u>

1. الصفة: **2. المؤهل التعليمي:** **3. الدرجة العلمية :**

1. باحث ( ) **1.ماجستير ( )** **1. مساعد محاضر ( )**

2. محاضر ( )

2 . مقيم ( ) **2. دكتوراه ( )** **3. استاذ مساعد ( ) 4. استاذ مشارك ( )**

3. 2+1 ( ) **5. استاذ ( )**

4 . **مسؤول النشر( )**

<u>الجزء الثاني</u>: للإجابة على الأسئلة، المطلوب فقط وضع إشارة (√) في المربع المناسب معبراً عن رأيك.

م	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
***	**معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالمجلات العلمية المُحكمة بكليات الاقتصاد**					
1	قلة المجلات العلمية المُحكمة بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية					
2	قلة الأعداد الصادرة عن المجلات العلمية في السنة الواحدة					
3	طول الفترة الزمنية لتقييم البحوث العلمية والتأخير في نشرها					
4	غموض تام وعدم شفافية في الآلية التي تتبعها المجلات العلمية في تقييم البحوث					
5	للعلاقات الشخصية دور كبير في قبول البحوث العلمية ونشرها					
6	عدم وجود معايير مُعلنة في تقييم البحوث في المجلات العلمية					
7	إدارة بعض المجلات لا تنظر بجدية للتظلمات التي يُقدمها الباحثون عند رفض بحوثهم					
8	استفراد أشخاص بعينهم في إدارة شؤون المجلات العلمية بالرغم من وجود هيئة تحرير ولجنة استشارية وبالتالي					

					فرض رؤيتهم وتوجهاتهم	
					الاختلاف في شروط وضوابط النشر بين المجلات العلمية المُحكمة الصادرة عن كليات الاقتصاد	**9**
					رفض بعض المجلات قبول البحوث العلمية المُستلة من الرسائل العلمية	**10**
					عدم وجود دليل أخلاقيات النشر في أغلب المجلات العلمية المُحكمة بكليات الاقتصاد	**11**
					استخدام المجلات عامل السرية لتحصين قرارات المقيمين وعدم قبول الطعن فيها	**12**
					تتمسك هيأة تحرير المجلات العلمية بكل التعديلات التي يطلبها المقيمين والتي قد تكون موضع خلاف	**13**
					اختيار المقيمين من قبل إدارة المجلة يعتمد على العلاقات الشخصية وليس الكفاءة	**14**
					الارتفاع الغير المبرر لعدد البحوث التي يتم رفضها للنشر في بعض المجلات	**15**
					اشتراط بعض المجلات إعطاء الأولوية للبحوث التطبيقية على حساب البحوث النظرية	16
					تتم عملية التقييم للبنود في الاستمارة بناءً على التقدير وليس الدرجة مما قد يؤثر على النتيجة النهائية والتي يبنى المقيم عليها قراراته	**17**
					معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالمقيمين (المُحكمين)	***
					التشدد الغير مبرر من بعض المقيمين عند تقييم البحوث العلمية	**1**
					رغبة بعض المقيمين لتحقيق الشهرة والتميز من وراء رفضهم المتكرر للبحوث	**2**
					التضارب الكبير الذي قد يحدث أحياناً بين ملاحظات المقيمين للبحث الواحد	**3**
					الاختلاف في منهجية تقييم البحوث العلمية بسبب اختلاف المدارس الفكرية التي ينتمي إليها المقيمين	**4**
					عدم تقديم المقيمين أسباب ومبررات واضحة ومقنعة عن سبب رفضهم للبحوث العلمية	**5**
					تُبنى قرارات المقيمين على الإطار النظري والفكري الذي يتبنونه	**6**
					رفض المقيمين لبعض البحوث العلمية بالرغم من إمكانية تعديلها لتكون قابلة للنشر	**7**
					تعصب بعض المقيمين لمنهج أو فكر أو نظام سياسي معين والذي يكون أحياناً سبباً في رفض البحوث	8
					ضُعف الالتزام بأخلاقيات التحكيم العلمي لبعض المقيمين	9
					المجهولية التي يتمتع بها المقيمين تجعل بعضهم يستفردون بالباحث دون رقيب	10
					عدم توفر النزاهة والموضوعية في عملية تحكيم البحوث العلمية	11
					ضعف مساهمة المقيمين في إثراء البحث العلمي المقدم للنشر وتطويره	12
					عجز بعض المقيمين عن توجيه ملاحظات دقيقة قد يستفيد منها الباحث في تطوير مهاراتهم البحثية	13
					وجود ظاهرة التقييم السلبي لاحتكار الألقاب العلمية من قبل المقيمين	14

15	عدم اقتناع بعض المقيمين بالردود التي يقدمها الباحثين على ملاحظاتهم					
**	**معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالباحثين أنفسهم**					
1	غياب الأصالة والجدية في بعض البحوث المقدمة للنشر					
2	الضعف الواضح في المنهجية لبعض البحوث العلمية المقدمة للنشر					
3	عدم التزام بعض الباحثين بشروط وضوابط النشر في المجلة					
4	عدم التزام بعض الباحثين بالأمانة العلمية في البحوث العلمية					
5	عدم وجود رغبة في النشر في المجلات العلمية وتفضيل المشاركة في المؤتمرات العلمية بدلاً عن ذلك					
6	قيام بعض الباحثين بتقديم بحث علمي للنشر سبق وأن شارك به في مؤتمر علمي					
7	عدم التزام الباحثين بإجراء كل التعديلات المطلوبة من المقيميين على مسودة البحث					
8	عدم قناعة الباحثين وقبولهم بالقرارات الصادرة عن المقيميين والتسليم بها					
9	شعور الباحثين بالإحباط نتيجة للرفض المتكرر لبحوثهم والذي يجعلهم يحجمون عن نشرها محلياً والبحث عن بدائل أخرى					
10	عدم رضا الباحثين على نتيجة التقييم ويتأتى ذلك عند مقارنة بحوثهم بالبحوث الأخرى المنشورة في نفس المجلة العلمية					
11	الأحداث الراهنة في البلد أثرت سلباً على مزاج الباحثين في إجراء البحوث، أو استكمالها، أو تقديمها للنشر					
***	**معوقات وصعوبات النشر المتعلقة بالكلية أو الجامعة**					
1	عدم تخصيص الجامعات الميزانية اللازمة للمجلات العلمية					
2	عدم وجود تغيير وتحديث في إدارة المجلات والذي انعكس سلباً على جودة أداءها، وبالتالي عدم تطورها					
3	عدم توفير الجامعة للوسائل المساعدة للنشر (مثل الحواسيب، والطابعات)					
4	عدم توفير شبكة الإنترنت بالكلية للمساعدة في التواصل مع المجلات العلمية المُحكمة					
5	عدم تثمين البحوث المتميزة المنشورة بالمجلات العلمية					
6	عدم توفير إدارة الجامعة مركز تحليل إحصائي لمساعدة الباحثين في تحليل البيانات					
7	عدم قيام أغلب الجامعات بمتابعة طريقة عمل المجلات العلمية التي تتبعها وضمان جودتها					
8	عدم وضع إدارة الجامعة ضوابط ومعايير للتقييم العلمي للبحوث وإلزام المجلات التابعة لها للتقيد بها					
9	عدم وضع إدارة الجامعة دليل لأخلاقيات النشر العلمي وإلزام المجلات العلمية التابعة لها للتقيد بها					
10	عدم تخصيص الجامعة مقابل مادي (أو إعفاء من عدد الساعات التدريسية) لهيئة تحرير المجلات العلمية حتى يتفرغوا لإدارة المجلات العلمية.					
11	عدم تقديم مكافاة للمقيميين والذي أثر سلباً على قبولهم للبحوث للتقييم، وعلى سرعة تقييمهم للبحوث العلمية					

الجزء الثالث: ما هي المعوقات الأخرى التي ترى أنها قد تحد من النشر في المجلات العلمية المحكمة محلياً:

……

……

……

……

……

……

……